تحليل مواطن القوة وإمكانات الضعف خلال تطور الاقتصاد الإسرائيلي (2013-1982)

Analysis of Strength & Weakness Through the Growth of Israeli Economy

أ. د محمد ابراهيم مقداد
عميد كلية التجارة / الجامعة الاسلامية – غزة

د. أحمد خالد عكاشة
مدير في ديوان الرقابة المالية / فلسطين

المستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الوضع الراهن للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي في بيان مواطن القوة والضعف فيه، وقد تم تنفيذ ذلك من خلال قراءة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وآثاره، وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي واتجاهاتها.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، عبر تقسيم البحث إلى أربعة أقسام، يتناول الأول تطوير الاقتصاد الإسرائيلي بدءا من النشأة الى العقد الأخير. أيضا، والاشارة الى تطور السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، ويستعرض القسم الثاني امكانات القوة في الاقتصاد الإسرائيلي، أما القسم الثالث يتطرق الى التحديات التي تواجهه، أما القسم الرابع فينتهي بالخاتمة والنتائج.

وخلصت الدراسة إلى أن طبيعة التطور التي واكبت الاقتصاد الإسرائيلي، أوجدت فيه بعض العوامل المتباينة من القوة والضعف في نفس الوقت.

فالاقتصاد الإسرائيلي بتميز بالدخل المرتفع للفرد، والقدرة على تجنيد مستوى مرتفع ودائم من التمويل الدولي، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية الخارجية لصالحه. وعلاوة على ذلك، فإنه لديه القدرة على التطبيق الواسع لمفهوم القطب الاقتصادي، والتخصص في إنتاج التكنولوجيا الفائقة، وارتفاع حجم العنصر البشري المدرب تدريبا جيدا على استخدام التكنولوجيا العالمية.

ويواجه الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى، العديد من التحديات، أهمها التضخم المالي. وارتفاع تكاليف المعيشة، والأزمة الاقتصادية الملاصقة للتطور الاقتصادي، والانفاق العسكري الضخم، وهناك تحديات أخرى؛ مثل ندرة الموارد الطبيعية، وضيق السوق المحلي، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات والتبعية للعالم الخارجي.

Abstract

The current study aimed at identifying the status quo of the Israeli Economy, so the main goal was to pinpoint the strength and weakness factors. This was implemented through surveying the Israeli Economy development and its impacts, and analyzing economic indicators as whole and its trends.

The study utilized the analytical-descriptive approach by dividing it into four sections. The first one looks at the Israeli Economy development starting from the establishment of it to the last decade. Also, it shows the development of the Israeli Economy Policy.

The second section the strength possibilities of the Israeli Economy. The third one talks about the challenges, and the fourth one shows the conclusion and the findings.

The study concluded that the nature of development for the Israeli Economy showed some big differences between strength and weakness at the same time which impacted the course of development.

The Israeli Economy is characterized by high income of the individual, the ability to empower a high and constant level of International funding, and the ability to strike foreign economic agreements for its sake. Moreover, it has some strength factors; such as, the wide application for polarized economy concept, the specialization in high-tech production, and the high availability of well-trained people to use international technology. On the other hand, it faces many challenges, and the most important of all is financial inflation. In addition, the high costs of living, the economic crisis adjacent to the economy development, and the huge expenses on military are some of the main challenges. There are also some challenges; such as, the rare natural resources, the narrowness of the local market, the lasting shortage in the budget of paid money and the subjection to the outside world.

مقدمة:

يحتل الواقع "الإسرائيلي" أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، نظراً للحالة الفريدة التي يتسم بها، فهو يجمع بين إمكانيات القوة، اذ اتسم الاقتصاد "الإسرائيلي" منذ نشأته بالتطور والقدرة على حشد الموارد، وتضاعف عدد السكان عدة مرات بشكل لم يسبق له مثيل في أي من الاقتصادات المعهودة، وقفز متوسط دخل الفرد اليهودي مقارنة بمثيله العربي، ويصل في الوقت الراهن ثمانية أضعاف، ويقارب مستوى الأجور في دول أوروبية، كما يتميز بأهمية الصناعات عالية التكنولوجيا، لكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات حتمية للعجز المستمر فيه، من صغر المساحة، وضيق السوق، والاعتماد على الخارج، وقد وضع الاقتصاديون الكثير من الدراسات حول الاقتصاد "الإسرائيلي"، تناولت تحليلاً لواقعه وآفاقه وغيرها من الأمور، إلا أن المحللون قد اختلفوا في اطار رؤيتهم حول الجوهر العام لهذا الاقتصاد، فمنهم من يرى فيه اقتصاداً قوياً، متأثراً بالمؤشرات الرقمية التي تصدرها الجهات الحكومية في "إسرائيل"، والتي تؤشر بأنه اقتصاداً قوياً يفوق قدرة الاقتصاد العربي، بينما نجد طرفاً آخر يؤكد أن الاقتصاد "الإسرائيلي" يعاني من الأزمة الدائمة فيه واختلالات هيكلية عديدة في مساره .

1- مشكلة البحث: اختلف الباحثون في الاقتصاد الإسرائيلي حول طبيعته وجوهره، فمنهم من يراه اقتصاداً قوياً، يفوق قدرة الاقتصاد العربي، بينما نجد طرفاً آخر يؤكد أن الاقتصاد "الإسرائيلي" مأزوم، يعاني من اختلالات هيكلية دائمة وعديدة في مساره .

2- فرضية البحث: يحتوي الاقتصاد "الإسرائيلي" على عوامل القوة والضعف خلال تطوره.

ويمكن توضيح تلك الفرضية بالإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هو الوضع العام للاقتصاد "الإسرائيلي"؟
- كيف ينظر إلى عوامل القوة في الاقتصاد "الإسرائيلي"؟
- لماذا يرتبط الاقتصاد "الإسرائيلي" بالخارج؟
- ماهي مظاهر الضعف في الاقتصاد "الإسرائيلي"؟
- أين يظهر عجز السياسة الاقتصادية "الإسرائيلية"؟

3- هدف البحث: بيان الواقع الحقيقي للاقتصاد "الإسرائيلي"، وتوضيح موقعه من القوة أو الضعف

4- أهمية البحث: تقدم الدراسة رؤية واضحة عن واقع الاقتصاد "الإسرائيلي"، والتجربة التي مر بها منذ زرعه في رحم الامة العربية، ومواطن القوة التي يمتلكها، وتحديات الضعف التي تواجهه، كما تقدم الدراسة إضافة جديدة للمكتبة والباحثين العرب.

5- منهج البحث: اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأرقام والبيانات الصادرة عن الجهات المختصة التي تمارس نشاطا اقتصادياً، واستخدم المنهج التاريخي لبيان التطور الاقتصادي.

6- حدود البحث: تعالج الدراسة نقاط القوة والضعف التي واكبت نشأة وتطور الاقتصاد "الإسرائيلي"، دون غيرها من الموضوعات التي تتعلق بالبحث

7- خطة البحث: تتكون الدراسة من مبحث تمهيدي، يشمل مقدمة والفرضيات ومنهجية البحث وغيرها، ومبحثين، الأول يتعلق بواقع الاقتصاد "الإسرائيلي"، ويشمل هيكله وتطوره، أما الثاني فيشمل نقط القوة والضعف فيه، وينتهي البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات ثم قائمة المراجع المستخدمة.

8- الدراسات السابقة: توفرت بعض الدراسات حول الاقتصاد "الإسرائيلي"، ومنها ما يتناول الجانب التاريخي، وبعضها تناول جانب قطاعي أو هيكلي، وهناك من ركز على موضوع معين مثل الواقع الصناعي أو الزراعي

(1) د. سعيد حمود، تطورات الاقتصاد "الإسرائيلي"[1]، وهدفت الى دراسة قدرة الاقتصاد "الإسرائيلي" على النمو، بشكل يضمن له البقاء والاستمرار أمام المشاكل التي تواجهه، واستخدمت منهج المؤشرات الاقتصادية وتحليلها، وتوصلت الدراسة الى أن الاقتصاد "الإسرائيلي" لا يستطيع بلوغ الاستقلال السياسي .

(2) د. حسن عبد الله صالح، الأزمات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد "الإسرائيلي"[2]، وهدفت الدراسة الى بيان المصاعب التي تواجه الاقتصاد "الإسرائيلي"، واستخدمت منهج التحليل الاقتصادي لبعض الفرضيات التي تنطلق من الواقع السياسي، وتوصلت الدراسة الى أن "إسرائيل" تعاني من أزمات هيكلية مزمنة .

(3) سمير جبور، الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل"، مراحلها وانعكاساتها[3]، وهدفت الى ابراز الأزمة الاقتصادية التي تشكلت بعد حرب 1973م، واعتمد الباحث التحليل الاقتصادي لمقتطفات من الصحف العبرية، وتوصلت الدراسة أن الازمة الاقتصادية في "إسرائيل" هي أحد نتائج المشروع الصهيوني .

(4) سلامة عكور، أزمة الاقتصاد "الإسرائيلي" ومحاولة الإنقاذ الأمريكية[4]، وهدفت الدراسة التركيز على الخلل الناشئ في بنية الاقتصاد "الإسرائيلي"، واستخدمت منهج التحليل الاقتصادي للاستراتيجية الصهيونية في استخدام الموارد المتاحة، وتوصلت الى أن الأزمة ناتجة عن الاعتماد على الخارج، والانفاق العسكري الضخم، بالإضافة الى ارتفاع مستويات المديونية

(5) إبراهيم أحمد إبراهيم، أزمة الاقتصاد "الإسرائيلي" من الليكود إلى الحكومة الائتلافية[5] ، وتهدف الى التعرف على خصائص الأزمة في "إسرائيل" في عهد الليكود، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الاقتصادي لطبيعة الاقتصاد "الإسرائيلي"، وتوصلت الى أن عوامل الفشل يرافق أي خطة للإصلاح والنمو الاقتصادي

(6) Dan Senor, Saul Singer, Start-up nation, The story of Israeli's economic miracle, New York, Boston, 2011.، ويهدف الى بيان قدرة الاقتصاد "الإسرائيلي" على تصنيع التكنولوجيا فائقة الجودة، بل وتصديرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والقراءة التاريخية لمؤشرات شركات التكنولوجيا، وتوصلت أن "إسرائيل" استطاعت توطين الابتكارات والمبادرات لخدمة اقتصادها .

(1) نشرت في شئون فلسطينية، بيروت، السنة1، العدد2، مايو 1971م، ص(24-30)

(2) نشرت في صامد الاقتصادي، السنة7، العدد54، آذار – نيسان 1985م

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1984م

(4) نشرت في صامد الاقتصادي، السنة7، العدد54، آذار – نيسان 1985م

(5) نشرت في صامد الاقتصادي، السنة10، العدد73، تموز – أيلول 1988م

(7) Michael Bruno, Israel's crisis and economic reform: A history perspective " National Bureau of Economic Research" working paper, 1989, No. 3075:

وهدفت الى بيان جذور الازمة في "إسرائيل"، منذ عام 1973م، واستخدمت منهج التحليل الاقتصادي لظواهر التضخم الاقتصادي، والنمو، والعجز في القطاع العام، وتوصلت أن الإصلاح الهيكلي وتخفيض مستوى الانفاق العام يساعد في الحل .

ويلاحظ أن كافة الدراسات السابقة قد ركزت على مواطن القوة فقط(Singer & Senor)، أو مواطن الضعف فقط، وقد اقتربت من موضوع القوة والضعف دون أن تتناوله بالمقارنة، إلا أن الباحثين قد استفادا بدرجة عالية من هذه الدراسات، وفتحت له مجالا للمضي في البحث .

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للبحث

1- السياسة الاقتصادية: تقوم الدولة عادة بالإجراءات والوسائل التي تجد في الأدوات المتاحة لها(مسعود،2008: 395) وسائل للتأثير على مستويات الدخل والإنتاج والعمالة، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الممكن تقسيم تلك الأدوات إلى (أ)السياسة النقدية وهي الإجراءات التي تتخذ من الكتلة النقدية وسيلة للوصول إلى أهدافها (ب)السياسة المالية فهي الإجراءات التي تستهدف الميزانية العامة للدولة، للتأثير على مستويات الإنتاج والعمالة، وتحقيق أهداف الدولة والمجتمع، وهناك السياسة التجارية التي تستهدف الصادرات والواردات، بالإضافة الى سياسة الدخول .

2- النظام الضريبي: نفرض الدولة في ممارسة أعمالها السيادية استقطاع نقدي على الأفراد والشخصيات الاعتبارية، بطريقة نهائية وهي أداة مالية القصد منها المساهمة في تغذية خزينة الدولة(شامية،131:97)، لتحقيق أهدافها في تغطية الأعباء العامة، وتعتبر الإعفاءات الضريبية سياسة اقتصادية للتدخل في السوق، وفي تشجيع بعض الأنشطة أكثر من غيرها، وفي معالجة الركود الاقتصادي(عثمان،99: 49).

3- الدين العام: وهو عقد تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الإفراد أو من المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بالوفاء بالقرض وفوائده في تاريخ محدد للتسديد وفقا لشروط العقد(شامية،97: 223).

ويترك الدين العام وبالذات الخارجي أبعادا خطيرة جداً على الاقتصاد "الإسرائيلي"(جريس،2005: 49)

4-التضخم الاقتصادي: تعتبر ظاهرة التضخم في العالم مشكلة خطيرة جدا، ورغم خطورة الظاهرة لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد لها، ومن أهم هذه التعريفات(مسعود،2008: 232): الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهناك عدد من نظريات التضخم تفسر حدوثه وأسبابه، فالأولى ترى أن التضخم يمكن أن يحدث بسبب زيادة الطلب(جذب الطلب)، والثانية تقول أن التضخم قد يحدث بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويدفع إلى ارتفاع الأسعار(دفع التكاليف)، بينما هناك من يعتقد أن التضخم يأتي في سعي الدول إلى تحقيق برامج التنمية الاقتصادية(التضخم الهيكلي)، والتضخم يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل، كما يضر بالاستثمار القومي، وإلى انخفاض معدلات الادخار، ويعرقل عمليات التنمية الاقتصادية، ويمكن أن يقاس مستوى التضخم في الاقتصاد من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات نموه .

5-الأزمة الاقتصادية: يمر العالم بأزمات اقتصادية ترتبط بما يعرف بالدورة الاقتصادية، والأزمة تعني وجود حالة من الركود، تترك أثرها على الأسعار والتشغيل والإنتاج(طوبار،94: 227)، وتبدأ نسب النمو بالانخفاض، رغم وجود نسب موجبة، وما يلبث هذا الركود أن يتحول إلى كساد، مؤدياً إلى انهيار اقتصادي، ومن مؤشرات الكساد الانخفاض في الناتج

المحلي الإجمالي، والبدء بوجود نسب سالبة من النمو الاقتصادي، وترتفع الأسعار، وتبدأ البطالة بالانتشار، والإعلان المستمر عن الإفلاس في الوحدات الاقتصادية، وانتشار الفقر، ومن ثم تبدأ الدولة والمجتمع في الدخول في حالة من الاضطرابات والتوترات السياسية بين المصالح الاقتصادية، وهنا يظهر مزيدا من العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع عبء الديون العامة، وتتعرض الأصول المصرفية والمؤسسات للخسارة(الأطرش،2004: 15)

المبحث الثاني

تطور الاقتصاد "الإسرائيلي" خلال المدة 1882م-2010م

اتسم الاقتصاد "الإسرائيلي" منذ نشأته بالنمو والتطور، إذ تضاعف عدد السكان عدة مرات بصورة لم يسبق لها مثيل في أي من الاقتصادات المعهودة، وتضاعف متوسط دخل الفرد اليهودي مقارنة بمثيله العربي، ويصل في الوقت الراهن ثمانية أضعاف، ويقارب مستوى الأجور في دول أوروبية أخرى مثل بريطانيا وإيطاليا، ولا يمكن للدارس في الاقتصاد "الإسرائيلي" أن يلم الماما كافيا بتطور النشاط الاقتصادي، دون أن يعود إلى تجربة الاستزراع الاقتصادي في فلسطين منذ عام 1882م(كداوي،104:97)، إذ مر منذ نشأته بانعطافات ومن أهم مراحل تطوره :

1- مرحلة الإحلال والتأسيس(1882-1922)

لقد بدأ الاقتصاد "الإسرائيلي" منذ تدفقت أول موجة من المهاجرين اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، واستوطنوا قرب يافا وصفد والقدس، وتولت رعايتهم ما يعرف بأحباء صهيون، في ظل صعوبات جمة واجهتهم كان أكبرها قضية الاستيلاء على الأرض العربية اللازمة للاستيطان، ولم تفلح هذه الحركة أن تعزز من بقائهم، فلجا المستوطنون إلى البارون روتشلد، الذي وفر دعما ماليا ولوجستيا تمثل بالإشراف المباشر على بناء المستوطنات حتى عام 1900م، وقد حاول المستوطنون فعلا اقتباس النموذج الفرنسي للاستعمار الاستيطاني في شمال إفريقيا وتطبيقه في فلسطين، وقد باءت تلك الجهود بالفشل، أمام صمود الفلاحين، وعدم قدرة المهاجر الجديد على التكيف مع ظروف العمل الزراعي، وتدخل الفرنسي موريس هيرش ليشكل ما يعرف بجمعية الاستعمار اليهودي عام 1892م، لدعم جهود روتشلد، إلا أن الأخير انسحب من الميدان عام 1900م(Shafir,89:46)، وقد بدأ تأثير المنظمة الصهيونية على الاقتصاد الفلسطيني في ذلك الحين(1897م)، لإنقاذ الاستيطان وإحلال الاقتصاد اليهودي محل العربي، إذ قامت تلك المنظمة بتأسيس العديد من الأجهزة المختلفة المالية منها والاقتصادية والسياسية، وصولا إلى المؤسسات التعليمية والثقافية، بالإضافة إلى التركيز على تشجيع الهجرة مرة أخرى، وبدء العمل المنظم لتكوين الاقتصاد العبري بعد الإعلان عن تشكيل الصندوق القومي اليهودي عام 1901م(النقيب،2001: 42)، واثر ذلك وصلت موجات أخرى من المهاجرين تركزت في جيل الشباب الراغبين في العمل اليدوي والباحثين عن سبل الرزق، وتنادوا إلى تشكيل حركات عمالية، مثل هبوعيل هاتساعير عام 1905م، الذي رفع شعار سيادة العمل العبري، وقد نجحت بعد الدعم الكبير من يهود العالم كافة بإقامة منشآت ومستوطنات زراعية في فلسطين، شكلت نواة الاقتصاد الزراعي "الإسرائيلي"، إذ ظهر اول كيبوتس عام 1909م

ويمكن القول أخيرا أن المرحلة الأولى لم تستطع إقامة اقتصاد يهودي بمعنى الكلمة رغم حجم التمويل الكبير من يهود العالم، إذ مرت بتجارب فشل عديدة، ومنها تجربة روتشلد، وتجربة هيرش، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى، قد أوجدت عوامل نجاح(النقيب، 2001:44،34) ودعم غير مسبوق بعد احتلال البريطانيين لفلسطين، وفرض ما يسمى الانتداب البريطاني .

2- مرحلة البناء والتكوين(1922-1948)

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وسيطرة البريطانيين على التراب الفلسطيني دبت الحياة في الحركة الصهيونية، بعد أن منيت بالفشل الذريع عدة مرات، إذ اعتمدت لإنجاح مشروعها على الدعم الذي وفرته السياسة الاقتصادية إبان الانتداب البريطاني، إذ دعمت بريطانيا التأسيس لبناء الاقتصاد "الإسرائيلي" عامة، وبدأت بتكوين منظمات صهيونية مسلحة(بركات، 157:99) مثل منظمة الهاجاناة سنة 1921م، كما تولى الصندوق القومي اليهودي بصورة مركزة الهجرة اليهودية وتوفير فرص عمل لهم، وقد وصل خلال المدة 1919-1923 حوالي 35000 شخص(Survey.1991:185,376)، وأنشئأوا 24 مستوطنة، على مساحة قدرها 173400 دونم، وتوالى النشاط الاقتصادي الاستيطاني لبناء المؤسسات واحتلال المزيد من الأرض(Survey.1991:244)، تخللها أحداث لصالح اليهود، مثل قيام الولايات المتحدة بوقف الهجرة إلي أراضيها عام 1924م، ووصول هتلر للحكم عام 1933م، بالإضافة إلى السماح البريطاني لهجرة اليهود إلى فلسطين(قرش، 205:1980)

وقد تطور عدد المستوطنات من 14 مستوطنة عام 1890م، إلى 47 مستوطنة عام 1914، ما لبث أن وصل إلى 71 مستوطنة عام 1922، وقفز إبان الانتداب إلى 172 مستوطنة سنة 1936م أي بزيادة قدرها 242% عن عام 1922م، وفي سنة 1944 وصل إلى 259 مستوطنة(Survey:1991:372)، وأضافت هذه المستوطنات مساهمات جديدة في تعزيز العمل العبري(سليم،1982 :454)، ووضع الانتداب البريطاني القوانين الجائرة التي تساعد على هيمنة اليهود على مجمل النشاط الاقتصادي في فلسطين(Survey.1991, 237)، وعين منهم الكثير في الوظائف العمومية(Survey:1991: 119)، وأيدهم بالعتاد والسلاح، وفي هذا المجال أنشأت الحركة الصهيونية مزيداً من المزارع الجماعية التي ساهمت في فرض نواة القطاع الزراعي "الإسرائيلي"(سعد،55:1985)، وتأسست عدة مؤسسات اقتصادية يهودية مثل الهستدروت(1920) وهي مؤسسة اقتصادية تولت النشاط الاقتصادي حتى فترة متأخرة من قيام "إسرائيل"، وبرز بنك العمال هبوعليم(الجندي،1986 :189)، لحشد الطاقات المالية، وتأسس ما يعرف بـ" همشبير همركزيت(1922)، ويختص في مجال توزيع الإنتاج، وتأسست شركة العمال(1923)(Survey,1991.757) التي تركز دورها على تشغيل اليهود، وفي الوقت نفسه أقيمت شركة سوليل بونيه(1924) وهي تختص في مجال البناء، وصدرت الصحف هاأرتس(1919)، دافار(1925)، وصحفاً أخرى لحشد الرأي العام اليهودي(جمال، 2005: 48)، كما أنشأت شركة ياخين لإنتاج الحمضيات، وشركة تنوفا للمنتجات الغذائية، والمجمع الصناعي كور" وشركة هسنيه" في مجال التأمين، وشركة شيمن للزيت، كما أقدم البريطانيون على مساندة اليهود في إقامة مشاريع البنية التحتية الضخمة ومنحوهم الامتيازات اللازمة لتنفيذها، وقاموا بوضع القوانين التي تكفل هذه المهمة(الجادر185:1976)، ولعل ابرز الأمثلة على هذه السياسة مشروع توليد الطاقة(1926)(الهنيدي،2003 :257) وبحيرة الحولة(1934)(الجادر،1976: 196)، والسكك الحديدية(1930)، وميناء حيفا(1930)(بدران،1981: 23)، وبناء مطار اللد(1937)، ومطار صغير في حيفا(1935)(Aharoni .1991,67)

ولتسهيل هذه الإعمال، دعمت بريطانيا دخول المال لليهود، فأقدمت المنظمة الصهيونية على إنشاء صندوق الائتمان اليهودي عام 1902م، وفي عام 1903 افتتح البنك أول فرع له في فلسطين في مدينة القدس، وامتدت فروعه إلى باقي المدن بعد ذلك، وفي 1921 ظهرت النوايا الحقيقية لذلك البنك، وجرى تحويله إلى اسم بنك الاستيطان، وبعد الإعلان عن دولة "إسرائيل" عرف باسم بنك لئومي(يوسف،1970: 17)، ودعمت بريطانيا جهود "المنظمة الصهيونية" التي أسست الصندوق التأسيسي الفلسطيني" الكيرن هايسود"، عام 1920م، وجهود "الصندوق القومي اليهودي" وفي عام 1929 انضم الصندوق التأسيسي إلى ما يعرف بالوكالة اليهودية الموسعة التي أصبحت الأداة المالية الرئيسية لبناء الدولة اليهودية(صايغ،1966: 36)، كما تم تأسيس بنك العمال هبوعليم(سعد،1985 :47، 208)، ولم تهمل الحركة الصهيونية أي مجال

يخدم أهدافها، اذ عملت بصورة سرية على إقامة الجامعة العبرية، عام 1925م(بهاء الدين:2001:281)، وكذلك معهد التخنيون سنة 1924م، ومعهد دانيال زيف عام 1934م(الريس1997: 216)، وجرى تحويله عام 1946 إلى معهد وايزمان للعلوم، ووضعت السياسة الاقتصادية البريطانية عددا من الأدوات لخدمة الاقتصاد "الإسرائيلي"، كانت أهمها تشجيع الزراعة اليهودية ووضع العراقيل أمام الإنتاج الزراعي الفلسطيني ومهاجمة الفلاح، ومصادرة الأراضي(Survey.1991:499)، ودعم الصناعة اليهودية، بما فيها الاتجاه لإيجاد صناعة عسكرية لدعم المجتمع اليهودي(ليفشتس،2013: 3، هويدي،1986: 9).

3- مرحلة الانطلاق الموجه (1948 – 1977)

يمكن القول أن اليهود استطاعوا السيطرة على 5و6% فقط من أراضي فلسطين، رغم سنوات عجاف بحق العرب، حصل اليهود فيها على كافة أشكال الدعم والمساندة الاستعمارية، مقابل قمع التحرك العربي على كافة الأصعدة، ونرى أن الاقتصاد "الإسرائيلي" قد انطلق بعد حرب أيار 1948م من موقع اقتصادي جيد لم تشهده الدول النامية في ذلك الحين، إذ كان متوسط الدخل الفردي في "إسرائيل" حوالي 300 دولار، كما تميز حجم الطاقة الإنتاجية بمستوى مرتفع، لارتباطه بحجم رأس المال القومي المتمثل في الطرق ومحطات الكهرباء والمصانع ورأس المال الثابت في الزراعة والصناعة والإسكان والمخزون السلعي، إذ قدرت في ذلك الحين بحوالي 850 مليون ليرة "إسرائيلية"(صبري،1983: 132)(1)، كما أضافت الممتلكات العربية الفردية المتروكة في أعقاب الحرب، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية لدولة فلسطين التي كانت بحوزة الانتداب البريطاني، وقدرت بحوالي 58 مليون جنيه إسترليني بعداً آخر مكن الاقتصاد "الإسرائيلي" من الانطلاق بقوة(2) .

وتميزت بداية نشأة "إسرائيل" بالتقشف(جريس،2005: 15)، وكانت من أولوياتها استيعاب المهاجرين، والعمل على بناء جيش قوي، بالإضافة إلى محاولة استكمال بناء مؤسسات الدولة بكافة أشكالها(صبري،1983: 289)، وقد وصل إلى البلاد موجات واسعة من المهاجرين، أدى إلى ارتفاع حجم السكان مما رفع من مستوى الطلب في الاقتصاد "الإسرائيلي"(جريس،2005: 16)، الذي حقق ارتفاعاً في الناتج القومي في المدة من 1950–1970، بنحو 600%(عليوة،1977: 9)، وبلغ معدل النمو12% عام 1972(CBS, SAI, (2014), 688)، وذلك بسبب ضرورات الاستهلاك التي تجاوزت الناتج القومي نتيجة الهجرات السكانية، مع زيادة مستمرة في الارتفاع في الاستثمارات على نحو يضمن ارتفاع معدل نمو الناتج القومي إلى النسب المشار إليها، وتضاعف عدد المستوطنات الزراعية من 300 مستوطنة عام 1950، إلى 800 مستوطنة عام 1951م، مما أدى إلى توسيع وتطور قطاع الزراعة .

ومع قيام "إسرائيل" كان طابع الملكية جماعيًا(90% ملكية جماعية)، وتولى القطاع العام عجلة الاقتصاد "الإسرائيلي"، ليدير مؤسسات اقتصادية وصناعية وصحية(Aharoni,1991,176)، وسيطر على جزء مهم من مصادر الاستثمار في "إسرائيل"، وواصل الهستدروت(الإتحاد العام للنقابات) دوره في السيطرة على مشاريع اقتصادية أساسية مثل النقل العام وإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، فأصبح مع الحكومة أكبر مؤسستين تسيطران على اقتصاد الدولة، فهما تسيطران على الصناعات الكبيرة ومتوسطة الحجم، بينما استأثر القطاع الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما سيطرت الحكومة، على معظم الخدمات العامة مثل المياه، الكهرباء، والتلفزيون، ويعتبر القطاع العام "الإسرائيلي" من أكبر القطاعات العامة في العالم(هلال،1995 :26)، وأشرفت الدولة على 94%، من مجموع الأراضي الزراعية، حتى منتصف التسعينات(عبد الله، والبرغوثي، 1986:35).

(1) بلغت قيمة الليرة الإسرائيلية عقب قيام إسرائيل 4 دولار أمريكي

(2) قدر خبير اقتصادي قيمة الأموال بحوالي 757 مليون جنيه، د. يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي، ص115

كما أدى نفوذ الأحزاب إلى تبني نظام قريب من الديمقراطية الاشتراكية بتحالف "رأس المال والدولة والعمال(النقيب،52:2001)، وهذه الشراكة تلزم المنظمات العمالية بتقليص حجم مطالبها المتعلقة بالأجور وأوضاع العمل، مقابل تعهد رأس المال والدولة بإتباع سياسة توظيف كامل لليد العاملة، كما تعهد رأس المال بمراعاة حقوق العمال والاعتراف بالنقابات العمالية.

وعندما أعلنت الدولة "الإسرائيلية" قيامها، أسندت الحكومة إلى بنك أنجلو فلسطين مهمة البنك الوطني للدولة، وإصدار العملة وباقي وظائف البنك المركزي في 1948/8/17، وقد أصبح البنك يعرف باسم بنك لئومي في آذار 1951، حين عين كابلان وزيراً للمالية "الإسرائيلية" وأصدر قراراً بتشكيل لجنة لتأسيس البنك المركزي، وقدمت اللجنة توصياتها في أيلول 1952، وفي آب 1954، أعلن عن تأسيس البنك المركزي "الإسرائيلي"(يوسف،1970: 17)، وقد حافظت "إسرائيل" منذ نشأتها وحتى العام 1977م على تبني سياسة الاقتصاد الموجه والتدخل في مساره، وذلك في عهد حكومات المعراخ(شاهين،1978: 36، المشهد الإسرائيلي،2004: 3)، نظراً للمهمات التي تضطلع بها حكومة "إسرائيل" في زيادة نفقات الدفاع للحفاظ على أمن الدولة، وكذلك المساهمة في تسهيل وصول المهاجرين الجدد واستيعابهم وتوفير فرص العيش لهم، ولذلك كان من نتائج السياسة الاقتصادية للمعراخ الاعتماد على المساعدات الخارجية وزيادة الأعباء الأمنية بالإضافة إلى دعم واستمرار العلاقات التجارية مع الدول الغربية، ولذلك وقعت "إسرائيل" اتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيار 1975م، يتعلق بتشجيع الاستثمارات الأمريكية في الاقتصاد "الإسرائيلي"(Clark,1994,.482)، بالإضافة إلى منح تسهيلات للصادرات "الإسرائيلية" في الولايات المتحدة، كما وقعت "إسرائيل" اتفاقا آخر مع الاتحاد الأوروبي(أبو النمل،1975: 42) يقضي بمنح تسهيلات كبيرة لصادراتها في دول السوق وتمكنت "إسرائيل" من تحقيق نجاحات كبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي، بفضل حصولها على موارد اقتصادية من الخارج، (مساعدات يهود العالم تصل9% إلى 25% من الناتج القومي)، فكان جزء كبير من التراكم الرأسمالي يأتي من هذا المورد، كما تمكنت من القيام بمشاريع البنية التحتية الضخمة في المراحل الأولى من بناء الدولة، بعد وصول الاستثمارات والموارد المالية والبشرية والفنية والرأسمالية، مما أتاح لها تكوين ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالدفعة القوية اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية كبرى ومتوازنة.

وقد تدفق رأس المال الأجنبي من ألمانيا(Aharoni.279 سلمان، 92)، وزادت الهجرة والأيدي العاملة، وهذه العوامل قد ساعدت على النمو السريع. وكان معدل نمو الناتج القومي 2%، وأصبح 17%. ومعدل الاستهلاك الشخصي 9%، وأدت إلى انتهاء النمو الزراعي الكبير(Aharoni,1991,75 سلمان،1974: 96)، ومن أهم المشاريع التي أولتها الحكومة "الإسرائيلية" اهتماماً شديداً، مشاريع الحديد والصلب والأسمنت، كما توسعت في استيراد أحدث آلات الزراعة والصناعة، إذ بلغت نسبة العاملين في الصناعة عام 1974 حوالي 10,8% من السكان وهي نسبة عالية

ومنذ منتصف السبعينات(1973) أخذ مفعول الموارد الخارجية يضعف، واستكملت "إسرائيل" إلى حد ما بناء المشاريع الكبيرة والامتيازات، فبدأ التضخم يدب في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وتراجع النمو، وارتفعت الأسعار كنتيجة للتكاليف الباهظة لحرب 1973م، وارتفاع أسعار النفط، وتسبب ذلك بعجز كبير بالميزانية .

4- مرحلة الكساد والتضخم والتوجه نحو السوق (1978 – 1983)

عانت "إسرائيل" في المدة السابقة من الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي، التي تمثلت في انخفاض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في نهاية فترة السبعينات، وقد انتهت سيطرة الأحزاب العمالية على الدولة في سنة 1977 ، ونجح تحالف الليكود اليميني في تأليف حكومة لأول مرة عام 1978م، لتعلن سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في التحرر الاقتصادي وتشجيع السوق الحر، وتقليص دور الدولة والبدء في خصخصة الشركات الحكومية(جريس،2005: 60)، وقد فشلت محاولات الحكومة "الإسرائيلية" لمحاربة القفزة الحادة في التضخم المالي عام 1980م، إذ وصلت تلك النسبة إلى

أكثر من 100% سنوياً، وفي عام 1983م انهارت أسهم البنوك بصوره مفاجئة في إعقاب فشل طريقة التوجيه، التي اتخذتها إدارات تلك البنوك في السنوات السابقة، وأحدثت أزمة البنوك مشاكل جمة في ميزان المدفوعات وعجز كبير في ميزانية الدولة واستمر الجمود في نشاطات الاقتصاد، وارتفعت الأسعار وكاد أن ينهار الاقتصاد .

5- مرحلة الإصلاح الاقتصادي: (1985- 1989)

شهدت "إسرائيل" انتخابات برلمانية عام 1984م، وقد تشكلت حكومة وحدة وطنية من حزبي العمل والليكود، في يوليو 1985م(Fisher,1994, 112) وتبنت برنامج الإصلاح لخفض الإنفاق الحكومي وقبول الهستدروت بخفض الأجور الحقيقية للعمال، بالإضافة إلى قبول الشركات الرأسمالية خفض الأرباح، إذ تم فرض ضرائب على الذين يعملون لحسابهم، وخفض ميزانية الجيش وسحب جزء منه من لبنان(بسيسو،1984: 21)، وقد حقق هذا البرنامج نجاحًا كبيرًا، لاسيما بعد أن منحت أمريكا "لإسرائيل" مليار ونصف المليار دولار، لإنقاذ الاقتصاد "الإسرائيلي"؛ وقد انخفض مستوى الأسعار إلى 18% في عام 1990م، وتراجع العجز بميزان الحكومة إلى 2%، ولكن مع سياسة الحكومة النقدية والانتفاضة، توقف الانتعاش وأربك الاقتصاد مرة ثانية .

6- مرحلة نمو التسعينات: العملية السلمية والهجرة والعولمة(1990-2000م)

وقعت السلطة الفلسطينية والحكومة "الإسرائيلية"، اتفاقية أوسلو، في سبتمبر/ أيلول 1993، والاتفاق الأردني "الإسرائيلي" في أكتوبر/ تشرين الأول 1994، وشهدت المنطقة عقد عدة مؤتمرات اقتصادية، وطرح عدة مشروعات للتكامل الاقتصادي، وسعت "إسرائيل" إلى دمج اقتصادها بالشرق الأوسط، وإيجاد تعاون اقتصادي إقليمي، تسيطر فيه على الشرق الأوسط، من خلال إقامة مشاريع ضخمة إقليمية، تكون فيها "إسرائيل" الطرف الرئيس، وفتح الأسواق العربية، لاستيعاب التكنولوجيا "الإسرائيلية"(هلال،1995: 164)، كما أعلنت بعض دول "مجلس التعاون الخليجي" إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية "لإسرائيل"، وإقامة علاقات اقتصادية معها، مثل قطر وعمان والكويت والإمارات، بينما امتنعت السعودية عن إقامة تلك العلاقات إلى أن تتم التسوية الشاملة(Safire,1993: 117.)، وقد دفعت هذه الأجواء إلى تنامي الشعور بالتحسن الاقتصادي و المعيشي لدى المواطن العربي و"الإسرائيلي"، إذ دب الانتعاش في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وتضاعفت التجارة الخارجية مع البلدان الأخرى، وبدأت "إسرائيل" بالتركيز على روافد جديدة للاقتصاد، أهمها الالكترونيات المتقدمة، ولذلك زادت الاستثمارات بنسبة 46%، وارتفعت الى 7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت صادرات الصناعات الالكترونية بنسبة 15%(جريس،2005: 36)، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى 37% بينما لم تتجاوز الزيادة في عدد السكان 10%، وفي عام 1998 تم الغاء الكثير من القيود على حركة العملات استجابة لاقتراح محافظ بنك "إسرائيل" في حزيران 1997م

7- مرحلة التخطيط الاقتصادي(2001-2005)

ساد الاقتصاد "الإسرائيلي" ركوداً منذ عام 2000م، ويمكن القول أن هذا الركود قد استمر إلى آذار 2004، بعد أن ظهرت مؤشرات على أن الحكومة وضعت سياسة كابحة للطلب الكبير، وبدء توقف التدهور الاقتصادي، وكان من أهم أسباب هذا الركود(جريس،2005: 103، المشهد الإسرائيلي، مدار، ع16، 2003م) عوامل داخلية مثل الانتفاضة الفلسطينية، وعوامل خارجية مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي، والانكماش بفروع التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية العالمية، ولذلك ما أن انتهت الحرب على العراق، وبدأت الأزمة العالمية بالتلاشي، بدأ الاقتصاد "الإسرائيلي" يتحرك نحو الانتعاش، في الربع الثالث من عام 2003م، والربع الأول من عام 2004، وقد عملت الحكومة بخطة إنعاش اقتصادية صادق عليها البرلمان، في أيار 2003، ودخلت حيز التنفيذ في النصف الثاني من نفس العام، إذ أدت تلك الخطة إلى تقليص الاستهلاك العام والحكومي، وزادت من المحفزات الاقتصادية لمشاركة في سوق العمل، ونجحت

كذلك في إصلاح جهاز الضريبية ونظام التامين الوطني والصحي، فارتفعت حصة القطاع الإنتاجي من الدخل بنسبة 8و1%، مقابل هبوطه بنسبة 2,8% سنة 2002م، وبنسبة 3,1% عام 2001م، وقد ارتفعت إنتاجية العمل بنسبة 1,5% بعد هبوطها في الأعوام السابقة، ونما الناتج المحلي الإجمالي خلال 2003 بنسبة 1,1% مقابل هبوطه بنسبة 1% عام 2002، وبنسبة 2,2% عام 2001م(Bank of Israel, 2013, Tab. 1.A.1) .

8- مرحلة العقد الأخير(2006- 2010)

يمكن القول أن نتائج السياسة الاقتصادية "الإسرائيلية" في الاهتمام بالصناعة عامة وبصناعة الالكترونيات بشكل خاص، أدى إلى زيادة أهمية قطاع الصناعة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، وحتى عام 2009م بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي 214.6 مليار دولار وارتفع إلى 247.6 مليار دولار عام 2010م(Bank of Israel, 2012, chapter1, p.5)، وقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(Bank of Israel, 2012, chapter1, p.37) وبالأسعار الجارية إلى حوالي 28.6 ألف دولار في عام 2009م، وزاد إلى 32.2 ألف دولار عام 2010م، ووصل الى 34.12 ألف دولار عام 2013، أما بالنسبة للصادرات "الإسرائيلية" فوصلت إلى 47.935 مليار دولار عام 2009م، قفزت إلى 58.416 مليار دولار عام 2010م، 66.788 مليار دولار عام 2013، في حين تحركت الواردات من 47.368.5 مليار دولار عام 2009م إلى 59.199 مليار دولار عام 2010م، والى 72,000 مليار دولار عام 2013، كما وصل إجمالي العجز الحكومي إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009م، 3.6% لعام 2010م، أما نسبة البطالة فكانت 9.5%، 8.4% للسنوات المذكورة، وفي الإشارة إلى معدل التضخم في ديسمبر من كل عام وصل 3.9% عام 2009م، 2.7% عام 2010م .

المبحث الثالث

تطور السياسة الاقتصادية "الإسرائيلية"

1- دور الدولة: تعكس السياسة الاقتصادية "الإسرائيلية" أهداف المجتمع "الإسرائيلي"(صايغ، 1966: 148، Aharoni,1991: P86.) التي تتفق وأطماعها الاستراتيجية، والتي تتمثل في إيجاد التمويل اللازم لبناء الدولة وبناء اقتصاد قوي، يدعم هذه الدولة، كما أن أهدافها الاقتصادية تعتبر طموحة جداً، وهي تفوق مستوى مواردها الاقتصادية بكثير، وقد تركت ظروف تأسيس دولة "إسرائيل" آثارها على الاقتصاد "الإسرائيلي"، في زيادة فعالية دور الدولة، بصفتها المؤسسة الحاكمة، وبرز هذا الدور في توفير الخدمات الأساسية لليهود المهاجرين وفي بناء مشاريع البنية الأساسية وبناء المساكن والزراعة وتأسيس الوزارات المختلفة للدولة، ونتيجة لذلك تشكل القطاع العام في "إسرائيل" الذي يتكون من الحكومة المركزية، والهيئات القومية، والوكالة اليهودية، وقطاع التعليم، والمستشفيات، وصناديق الصحة، بجانب العديد من الأجهزة الأخرى، التي لا تهدف إلى الربح، مثل وزارة الزراعة وشركات تنظيم المياه ووزارة التنمية، التي تهتم بتنفيذ سياسات الحكومة، فتقوم بالإشراف على الطاقة الكهربائية، ومصادر البترول، واستثمارات الموارد الطبيعية للدولة(عليوة،1977: 54)،

2- دور القطاع الخاص: لعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وخاصة في مجال الصناعة، إذ سعت "إسرائيل" إلى جعل اقتصادها قاعدة صناعية في المنطقة العربية، لذلك أصدرت قوانين تشجع رؤوس الأموال القادمة من الخارج، وقد تبنت الحكومة التفكير بسياسة الخصخصة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف السبعينات، لكي تحسن من معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة التي وصلت إليها بسبب الحروب، وحققت هذه البرامج نتائج متواضعة، حتى بداية الثمانينات، ثم انخفضت معدلات النمو الاقتصادي مع دخول "إسرائيل" حرب

لبنان(1982)(بسيسو،21:1984)، مما جعلها تتجه إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي ونظام اقتصاد السوق، عن طريق التحرر الاقتصادي والخصخصة، وتوسيع مجالات الاستثمار، وبذلك ترتفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- سياسة الخصخصة: اعتمدت "إسرائيل"، رسمياً، برامج الخصخصة منذ عام 1985(IMF Survey, Volume 16, September 14, 1987)، والتي دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بمبلغ 1.5 مليار دولار(كداوي، 1977: 120)، واستمرت في هذه السياسة بنجاح حتى نهاية الثمانينات(Bouillon2004, 28, Bank Of Israel, 1989, 21)، ومع تزايد الهجرة، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، أدى ذلك إلى، ارتفاع حاد في الطلب على الاستهلاك الخاص، والاستثمارات الصناعية أو السكنية، ورفع معدلات البطالة بشكل ملموس. كل هذه المعوقات أدت إلى تقدم بسيط في أداء سياسة الخصخصة في "إسرائيل"، ومع تشكيل حكومة الليكود الجديدة في يونيو/ حزيران 1996، طالبت الحكومة الجديدة، بإتباع سياسات اقتصادية حرة وتحرير دور الحكومة بالاتجاه إلى زيادة دور الخصخصة.

4- المساعدات والدين العام الخارجي: يعتمد الاقتصاد "الإسرائيلي" على المساعدات الخارجية، ومن خلالها استطاعت "إسرائيل" بناء القطاعات الأقل نمواً فيها، وتحقيق مستويات استهلاكية عالية، بالرغم من ضخامة الاستثمارات، والإنفاق الكبير على توطين المهاجرين، كما تستعمل الحكومة "الإسرائيلية" الموارد والأموال التي توفرها عن طريق الدين في توسيع ميزانيات القطاع العام التي تتضخم عاما بعد عام بشكل يفوق قدرة الدولة وطاقاتها، كما تقوم الحكومة "الإسرائيلية" ولتنفيذ سياستها التوسعية لاحتلال الأرض العربية بتوفير مستوى رفاه متقدم جداً لمواطنيها يساوي ذلك المستوى المتوفر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بل يزيد عنه مما يشجع على وصول المزيد من المهاجرين إليها، ولذلك من البديهي وجود العجز في ميزان المدفوعات، الذي سجل أعلى مستوياته عام 2003 ليصل الى حوالي 5.8%، وما نسبته 5.3% عام 2009، ووصل هذا العجز الى 3.2% عام 2013م. وتضطر "إسرائيل" تمويل هذا العجز من المدخولات والتحويلات أحادية الجانب من ناحية واللجوء إلى الدين العام الخارجي والاستثمارات من خارج البلاد، وهي قروض قصيرة أو طويلة الأجل، تشكل التزاما على الحكومة "الإسرائيلية" يقتضي الالتزام به مع دفع أعباءه التي تترتب عليه(الفوائد)(جريس، 2005: 47، Bank of Israel, 2011, p.278)، وقد تحرك الدين العام بنفس الطريقة التي يمر بها الاقتصاد "الإسرائيلي" من دورات اقتصادية وتقلبات تعكس جوهر الأزمة التي يمر بها، إذ ارتفع من 81.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2000م إلى 95.2% عام 2003م، وما لبث أن تراجع إلى 72.9% عام 2008م، وواصل تراجعه ليصل إلى 67.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013م(Bank of Israel, 2011, p.279, Statistical Abstract Of Israel, 2014, Tab 15-4, 16-1).

5- الموازنة العامة: طبقت "إسرائيل" لأول مرة نظام الميزانية ثنائية السنوية عن السنوات 2009-2010(يوسف،15:1970)، وتنقسم الميزانية في الوقت الحاضر إلى قسمين الميزانية العادية، والميزانية الإنمائية(Ministry of finance, State Budget, 2014, 10)، وللميزانية "الإسرائيلية" دور هام وحيوي في الدولة، إذ أن اعتماد الاقتصاد "الإسرائيلي" على قوى السوق في إدارة دفة البلاد، جعل منها دوراً انتاجياً تقوم به الدولة لتوفير السلع والخدمات التي تحجم الجهود الفردية في القطاع الخاص عن القيام بها، كما أن للميزانية "الإسرائيلية" كذلك دوراً توزيعياً للدخل إذ تستخدم الدولة الضرائب للقيام بهذه المهمة، بشكل يزيد عن حجم التبادل التجاري ومن ثم زيادة حجم الطلب الفعال، وبالإضافة إلى الأدوار السابقة تستخدم دولة "اسرائيل" الميزانية في المحافظة على ثبات مستوى الأسعار، والمساهمة في تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي ومحاولة تحقيق العمالة الكاملة، وقد ازدادت أهمية الميزانية في الاقتصاد "الاسرائيلي" نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد السكان، والميزانية "الإسرائيلية" مرتفعة كونه اقتصادا غير طبيعي تم استزراعه بالقوة في المنطقة، مما ألزمه بتوفير نفقات عالية لأعباء الحرب والأمن والدفاع، كما تأتي أهمية الميزانية في الاقتصاد "الإسرائيلي" لتحقيق هدف استراتيجي

تنادي به "إسرائيل" منذ نشأتها ألا وهو تحقيق دولة الرفاهية لليهود الذين يصلون إليها والعيش في مستوى اقتصادي عالي جدا يتسم بالرفاهية والرخاء، إذ لعبت التدفقات المالية والعينية التي تأتي للاقتصاد "الإسرائيلي" من كل صوب وحدب إلى رفع حصة الفرد من الإنفاق الحكومي، وحصته من الضمان الاجتماعي المستمر(كداوي، 1997: 100)

6- سياسة التحرر الاقتصادي: أقرت الحكومة "الإسرائيلية" سياسة اقتصادية جديدة في 28 فبراير 1977م بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عرفت بسياسة الليكود الاقتصادية(شاهين، 1978: 38، إبراهيم، 1988: 231، المشهد الإسرائيلي، ع8، 2003م، ع16)

وتمثلت تلك السياسة بتقليص حجم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، والسعي لكبح جماح التضخم عن طريق تقليص العجز في ميزانية الحكومة، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، ولذلك أقدمت على تعويم الليرة "الإسرائيلية"(حنة شاهين، 1978: 35 State of Israel, Ministry of Finance, The Israeli economy, P15)، والإعلان عن تخفيض قيمتها، كما ألغيت الرقابة على العملة الصعبة التي ظلت سائدة منذ عام 1941م، ورفع ضريبة القيمة المضافة، وإلغاء ضريبة الشراء، بالإضافة إلى خفض الإعانات الحكومية للسلع الأساسية، وقد دأبت "إسرائيل" على التخفيض المستمر لعملتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي(ليرة، شيكل، شيكل جديد)(State of Israel, Ministry of Finance, The Israeli economy, P17)، لمواجهة إشكالاتها الاقتصادية، رغم ما تلحقه تلك السياسة من آثار سيئة على اقتصادها

7- الضرائب: تعمل "إسرائيل" في الآونة الأخيرة(جريس،2005: 65) بعدد من الأنواع الضريبية(جدول5)،

جدول(5) تطور هيكل الضرائب في "إسرائيل"

مجال الضريبة[1]	2001	2010	2011	2013
الضريبة على الدخل (%)	55	50.4	51	51,6
الضريبة على الإنتاج (%)	33	36.4	36	36,5
الضريبة على الواردات(%)	12	13.2	13	11,8
إجمالي الضرائب(م. شيكل)	188,778	265,329	285,317	320,995
إجمالي الضرائب(م. دولار)	53,936	75,808	81,519	91,712

أرقام 2001م، مستمدة من Statistical Abstract of Israel, Vol 52, 2002, Tab 14-16 ، وأرقام 2010- 2013م من Statistical Abstract of Israel, Vol 65, 2014, Tab 14-10، وقم تم التحويل للدولار بأسعار صرف 2013(1$=3.5 شيكل)

أولها الضرائب المباشرة تتمثل في (الضريبة على الدخل، وضريبة الملكية، والضريبة المباشرة على التأمين الوطني، والضريبة على الصحة)، والضريبة غير المباشرة تتمثل في الضريبة على الإنتاج(القيمة المضافة، ضريبة المشتريات، والضريبة على الوقود وكذلك الضريبة المحولة من السلطات المحلية، كما أن هناك الضريبة غير المباشرة على الواردات (ضريبة الدفاع، بالإضافة إلى الرسوم المختلفة)، وقد كانت نسبة الضرائب(CBS, SAOI, (2014), Tab.14-10, P703, (2002), Tab.14-6) المباشرة 55%، 50.4%، 51%، 51.6% على التوالي من إجمالي الضرائب البالغة 53 مليار و 779 مليون دولار لعام2001م، 75 مليار و808 مليون دولار لعام 2010م، 81 مليار و519 مليون دولار لعام 2011م، 91 مليار و712 مليون دولار لعام 2013م، أما الضرائب على الإنتاج فقد وصلت 33%، 36.4%، 35.8%، 36.5% لنفس السنوات السابقة، وتراوحت الضريبة على الواردات بين 12% - 13% لهذه المدة، وتدل التقارير الصادرة عن البنك المركزي "الإسرائيلي" أن إيرادات الضرائب واصلت نموها منذ 2010م رغم انخفاض معدل هذه

(1) يشمل النوع الاول ضرائب الأجور والرواتب، والشركات والأشخاص العاملون بوظائف ذاتية، وكذلك الاقتطاعات من المنبع، والضرائب على الملكية، والتأمين الوطني، والصحة، والرسوم والغرامات، اما النوع الثاني يشمل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة المشتريات، وضريبة الوقود، وضرائب اخرى مثل الارث، والدخان والاسمنت، وضرائب الدمغة، والضرائب على فائض الإيرادات، والثالث يشمل كافة ضرائب الواردات.

الزيادة بشكل بسيط، وكان هناك تغييرات في قوانين الضرائب قد تركت آثارها في زيادة حصيلة الضرائب عام 2011م، إذ تم تعديل الضرائب المفروضة على الوقود عدة مرات خلال هذا العام، ويعتبر العبء الضريبي غير المباشر أعلى من مثيله في دول OECD، والدخل من الضرائب غير المباشرة تصل حوالي نصف الإيرادات الضريبية، وفي أعقاب توصيات لجنة " تراج تينبرغ[1]، قلصت الحكومة الضرائب غير المباشرة، ورفعت الضرائب المباشرة(Bank Of Israel, 2011, p267)

المبحث الرابع

واقع الاقتصاد "الإسرائيلي"

1- المؤشرات والدلالات

يمكن النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعطي صورة كافية عن الاقتصاد "الإسرائيلي" في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (جدول1)، إذ يشهد العالم تطورات واسعة النطاق تتمثل في محاولة كل بلد من البلدان الخروج من الأزمة الاقتصادية المستفحلة التي أصابت الاقتصاد العالمي من ناحية، وكذلك سعي كل دولة بالبحث عن مكانة مرموقة لاقتصادها في ظل الاتجاه نحو العولمة واقتصاد المعرفة، وتشير إحصاءات البنك الدولي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في "إسرائيل" وصل إلى 34,120 دولار للفرد لعام 2013م، وبذلك تكون ضمن مصاف الدول الأوروبية المتقدمة والدول الغنية بالنفط على حد سواء، إذ اقتربت من ايطاليا(34400)، وبريطانيا(39140) وتفوقت على المملكة العربية السعودية(26200)، كما بلغ إجمالي تكوين رأس المال حوالي 58.737 مليار دولار، وبنسبة 19,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013م، أما صافي الادخار القومي فوصلت قيمته الى 26.758 مليار دولار، كما وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 11,804,200,000 دولار، وهي قريبة من النمسا(13,843,770.472)، ووصل رصيد الحسابات الجارية حوالي 849,700,000 دولار، وقد بلغت نسبة التضخم 1,8% عام 2013م، ورغم المؤشرات السابقة فان الاقتصاد "الإسرائيلي" يشهد تراجعاً جديداً لتأثره بالإحداث الأمنية العالمية والمحلية(State of Israel, Bank Ha-Poalim, Israel Economic & Financial Review, No.(280/May 29, 2014), No.(281/July 10, 2014), No.(282/October 2, 2014)

جدول رقم (1) : المؤشرات الأساسية في الاقتصاد "الإسرائيلي" 2010-2013[2]

البند	2010	2011	2012	2013
عدد السكان(مليون نسمة)	7,6	7,8	7,9	8,1
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	247	264	284	292
متوسط نصيب الفرد(ألف دولار)	30.736	31.691	32.000	34.120
قيمة الصادرات من السلع والخدمات (مليار$)	58,415	67,802	63,145	66,788
قيمة الواردات من السلع والخدمات (مليار$)	59,199	73,536	73,121	72,000
نسبة العجز الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	3,6	2,7	3,9	3,2

(1) Trajtenberg Committee وهي اللجنة التي انبثقت بعد الأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها "إسرائيل" عام 2011م، وكانت من أهم توصياتها تخفيض نسبة الضرائب غير المباشرة، مقابل رفع الضرائب المباشرة

(2) Bank Of Israel, Annual Report, 2013, P.5: Statistical Abstract of Israel, 2014, Tab 14-3, Tab 14-5, Tab14-15, 16-5، وتم تحويل الشيكل الى دولار بسعر الصرف(1 $ = 3.5 شيكل)، وذلك حسب معلومات بنك "إسرائيل" لعام 2013م

نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي	71,5	69,7	68,2	67,4
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي	5,7	4,6	3,4	3,3
عدد العاملين (ألف نسمة)	3159	3252	3359	3450
نسبة البطالة(%)	8,4	7,1	6,9	6,2
نسبة التضخم(%)	2,7	2,2	1,6	1,8
تكوين رأس المال (مليون دولار)	44,412	53,936	58,990	58,736
صافي الادخار القومي (مليون دولار)	19,311	21,674	22,202	26,758
الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار)	242,033	259,530	274,975	293,220
صافي الدخل القومي (مليون دولار)	208,652	224,547	237,548	254,304

2- هيكل الاقتصاد "الإسرائيلي"

يمكن قراءة الوضع العام للاقتصاد "الإسرائيلي" من خلال التعرف على هيكله الاقتصادي، انظر الجدول(2)

جدول رقم (2): التغيرات العامة في الهيكل الاقتصادي "الإسرائيلي"

البند	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)		تكوين رأس المال (مليون دولار)		العمالة (ألف شخص)		الصادرات (مليون دولار)	
	2000	2013	2000	2013	2000	2013	2000	2013
القيمة[1]	65,926	292,408	30,141	44,192	2,221	3,449	31,403	66,788
الزراعة %	1.6	1.3	1.4	1.0	2.2	1.2	2.2	2.6
الصناعة%	18.0	13.9	70.0	67.2	15.6	12.0	92.1	92.0
البناء %	5.9	6.1	1.4	1	5.3	4.8	-	-
خدمات أخرى%	74.5	78.7	27.2	25.1	76.9	82	5.6	5.4

أرقام 2000 للناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال، العمالة، الصادرات، على التوالي مستمدة من Statistical Abstract of Israel, Vol 54, 2003, Tab 14/3,14/14, 12/12,16/8,،

وأرقام 2013م مستمدة من : Statistical Abstract of Israel, Vol 65, 2014, Tab 14/3,14/16,12/3, 16/3

(1) القطاع الزراعي

تحتل الزراعة أهمية كبيرة لما توفره من مكونات أساسية في الاقتصاد القومي، فهي التي تزود الإنسان بسلة الغذاء التي يحتاجها، وتساهم في تشغيل الكثير من الأيدي العاملة، كما تساهم في التجارة الخارجية من خلال السلع التي تتميز بإنتاجها عن الدول الأخرى، وتعتبر الزراعة الرأسمالية هي نمط الإنتاج السائد للقطاع الزراعي في "إسرائيل"، وقد شجع توافر الأراضي الصالحة للزراعة والنقطة المتقدمة التي بدأت منها "إسرائيل" عام 1948م، والقرار السياسي الداعم لعملية التنمية كانت عوامل أدت الى تطور الزراعة "الإسرائيلية"، أضف إلى ذلك توفر الأيدي العاملة الماهرة واستخدام الآلات لمكننة الزراعة، وثم استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي، ووفرت "إسرائيل" ميزانية ضخمة جدا للبحث العلمي، في كافة المجالات ومنها الزراعة(أبو النمل، 2004: 353)، وقد انعكس ذلك في تحقيق نتائج ايجابية تختلف

(1) قام الباحث بتحويل المبالغ الى الدولار الأمريكي وذلك بالقسمة على 3.8 وهو السعر الافتراضي للدولار مقابل الشيكل أثناء اعداد البحث، وذلك لتوحيد العملة

في ارتفاع معدلات الإنتاجية في القطاع الزراعي، وارتفاع مساحة الأراضي المزروعة والمروية، بعد إدخال أساليب الري الرقمية، في توزيع حصص المياه في الحقول، كما ساهم في اتساع رقعة الأراضي المروية احتلال إسرائيل للأراضي العربية، والسيطرة على مصادر المياه نفسها، كما تطور الإنتاج الزراعي وتنوعت الغلات والمحاصيل الزراعية، وقد أدخلت الزراعة "الإسرائيلية" كل من محصول الافوكادو والقطن، وذلك بعد 1948م، بينما أوقفت انتاج البنجر الذي يستخدم لاستخراج السكر في أوائل الثمانينات(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, (1988, 394)،

وقد حقق انتاج اللحوم والاجبان والبيض زيادة ملحوظة، كما وصلت "إسرائيل" الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والحيواني، بل تعدى ذلك قدرتها على تصدير الفائض منذ عدة سنوات،

ويمكن دراسة القطاع الزراعي من خلال الاطلاع على الإحصاءات والتقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء "الإسرائيلي"، وبنك "إسرائيل"

تحتل الزراعة ما نسبته 1,7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010م، وبقيمة 11 مليار، و107 مليون و341 ألف شيكل، بينما وصلت نسبتها من هذا الناتج 1,5% عام 2011م، وبقيمة 10 مليار و492 مليون، و725 ألف شيكل، واستمرت هذه النسبة في الانخفاض عام 2012م لتصل الى 1,3% وبقيمة 9 مليار و848 مليون و891 ألف شيكل(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, (2013, 680)، أما عام 2013م فوصلت الى 13 مليار و686 مليون و400 الف شيكل، وبنسبة 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, (2014), Tab.14-3)، كما يعمل في الزراعة حوالي 47800 عامل عام 2010، ولعام 2013 يعمل 43100 عامل(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, (2014) Tab.19-9)، وتعكس نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة تراجع الأهمية لهذا القطاع مقارنة بالقطاع الصناعي، إذ احتفظ القطاع الصناعي بزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، وما سبق لا يعطي مضمونا سلبياً، إذ حافظ هذا القطاع على التطور الكمي وإنتاجية الزراعة(أبو النمل، 2004، 371). وقد ساهمت الخطة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها "إسرائيل" في توزيع الموارد بدرجة متوازنة على القطاعات المختلفة، وذلك وفق الأولويات المرجوة، بناء على محددات سياسية واقتصادية مشتركة، ولعبت الزراعة دورا مهما في الاقتصاد "الإسرائيلي"، منذ نشأة "إسرائيل"، إذ وفرت الزراعة القدرة على تغطية متطلبات المستوطنات والسيطرة على الأراضي، كما وفرت الزراعة الإنتاج الغذائي اللازم وتوفير سلة الغذاء اليومي لشرائح كبيرة من سكانها،

وإذا نظرنا إلى المساحة المزروعة في الاقتصاد "الإسرائيلي" نلاحظ تطورها عبر السنوات، إذ بلغت هذه المساحة عند تأسيس الدولة حوالي مليون و650 ألف دونم، وقد جرى زيادة المساحة المزروعة باستمرار، إذ وصلت الى 4 ملايين و110 ألف دونم عام 58-1959م، وقفزت إلى 4 ملايين و370 ألف دونم عام 1985م، وفي عام 2003 وصلت 4 مليون و370 ألف دونم، أما عام 2013 فوصلت إلى 2 مليون، 923 ألف دونم(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, ((2014), Tab.19/1

كما تطورت المساحة المروية من الأراضي المزروعة، إذ كانت نسبتها تصل إلى 18% عام 1949م، وصلت إلى 38 عام 1967، والى 55% عام 1985م، إذ بلغت المساهمة المروية ما يقارب 2 مليون و370 ألف دونم، ووصلت الى مليون و866 ألف دونم عام 2000م

ونجح الاقتصاد "الإسرائيلي" وبفضل الرساميل الهائلة التي استثمرت في القطاع الزراعي في إدخال الآلات الحديثة، كآلات الحفر والتنقيب والحرث وضخ المياه وأنظمة الري الالكترونية، كما أدخلت آلات قطف الثمار وجني المحصول، وآلات رش المبيدات وأحيانا تستخدم بعض الطائرات الخفيفة في عمليات الرش، كما تستثمر "إسرائيل" المبالغ الضخمة في تطوير الأشتال، واستصلاح الأراضي، وبناء الدفيئات الزراعية ، وقد بلغت الاستثمارات المدفوعة ما قيمته 1530

مليون شيكل عام 2000م، وما قيمته 2319 مليون شيكل عام 2010م، أما عام 2013 فاستثمرت حوالي 2369 مليون شيكل(Statistical Abstract of Israel, Annual Report, (2014), Tab.19/10) وتستخدم "إسرائيل" التقنية الحديثة لتخزين الإنتاج الزراعي، وهذا يمكنها من التخلص من إشكالات الموسمية، وما تتركه من أثر في التحكم في الفائض الزراعي الموسمي، واستطاعت "إسرائيل" استغلال الصناعات الكيماوية المتطورة التي تنتجها مصانعها في رفد الزراعة بالأسمدة والمبيدات دون الاعتماد على الخارج وهذا يساهم في خفض كلفة الإنتاج الزراعي، واستقطب القطاع الزراعي نسبة لا يستهان بها من قوة العمل،

وشهد القطاع الزراعي "الإسرائيلي" تغيراً نوعياً في هيكل الإنتاج الزراعي، وهبوط ناتج بعض الأصناف، أو وقف الإنتاج كلياً، في حين ازداد إنتاج صنف آخر وجري تطويره والاهتمام به واعتمدت هذه السياسة في تغيير هيكل الإنتاج الزراعي بناء على حاجة السكان المتزايدة للسلع الغذائية والاستهلاكية، إذ من الملاحظ زيادة الإنتاج لكل من القمح والقطن والحمضيات والبيض والتفاح والافوكادو، ومقابل ذلك جرى تقليص إنتاج الخضروات والبطاطا والموز ولحم الدواجن والحيوانات بالإضافة إلى تقليص منتجات الحليب(Statistical Abstract of Israel, Annual Rreport, (2001), P.19/20, 19/21)

وخلاصة الأمر، أن هذا الهيكل(أبو النمل، 1979، 85، 87.) جري تعديله واعتماده بناء على معيارين: الأول حاجة الأمن الغذائي من السلعة، أو حاجة الميزان التجاري، فالسلع الغذائية المخصصة للسوق المحلية تم دعمها وزيادتها، بينما نظر إلى السلع المخصصة للسوق والتصدير بمعايير السوق والربح فقط

(2) القطاع الصناعي

تحتل الصناعة أهمية مرموقة في الاقتصاد العالمي، ويسعى أي بلد أن يرفع مكانة القطاع الصناعي في البناء الاقتصادي للدولة، وزيادة مساهمته في الناتج القومي، وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة المساهمة في الصادرات، لأن رفع شأن القطاع الصناعي يمكن أن يساهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين(المشوخي، 1979: 220)، وقد سعت "إسرائيل" ومنذ وضع قدميها في فلسطين وحتى إقامة الدولة عام 1948 إلى تطوير الصناعة وسخرت لذلك كافة الإمكانات والموارد وميزانيات البحث العلمي، الأمر الذي ترتب عليه نمو الصناعة فيها بمعدلات متزايدة وبوتائر سريعة جداً

وقد ركزت "إسرائيل" كل اهتمامها على تطوير القطاع الصناعي، وساعدها في ذلك الاتفاقية التي عقدتها الحركة الصهيونية مع ألمانيا النازية، التي كانت حجر الأساس لإنشاء الصناعة "الإسرائيلية"، إذ مكنت "إسرائيل" من وضع برنامج تصنيع شامل بدءاً من 1953– 1965م أدت إلى إحداث قفزات نوعية وسريعة في الصناعة "الإسرائيلية"، والاتفاق في ذلك الحين أن ينتقل الإفراد إلى "إسرائيل" وينقلوا أموالهم واستثماراتهم بسهولة، كما ساهمت ألمانيا من خلال اتفاقية "هاعفاراه" أن تدفع التعويضات لإسرائيل نقداً، وعينياً من السلع الرأسمالية والآلات المتطورة تكنولوجياً(ابو النمل، 1979، 17)، إذ قسمت إلى خمس مجموعات أهمها منتجات الحديد والصلب وتشكل 16,3% من مجموع التعويضات، بينما تستحوذ السلع الرأسمالية والماكينات والآلات وصناعة السيارات على 55,3% منها .

ومرت الصناعة "الإسرائيلية" بعدد من المراحل عبر تطورها(المشوخي، 1979: 257)، إذ بدأ ظهور الصناعة اليهودية إبان الانتداب البريطاني، تحت ظل التشجيع الاقتصادي والقانوني والسياسي البريطاني، إذ منحت سلطات الانتداب كافة المشاريع الكبيرة والاحتكارات والامتيازات إلى اليهود في ذلك الحين، وأقدم اليهود على إقامة الورش والمصانع التي تخدمهم وأهمها مجمع كور الضخم(أهويدي، 1986: 9)، وبدأت "إسرائيل" في انطلاقاتها الصناعية فور إنشائها واستفادت من الاستثمارات والأموال العربية بعد أن سيطرت عليها، ومن الأموال الضخمة الوافدة إليها من الدول ومن الجاليات اليهودية، وبدأت عام 1953م باستغلال برنامج التعويضات الألمانية لتنفيذ مخطط شامل للتصنيع الذي احدث انقلابا

كميا ونوعيا في قدرات التصنيع "الإسرائيلي"، بعد أن تسلمت السلع الرأسمالية والمعدات من ألمانيا، وسميت بإعادة تأسيس الصناعة(أبو النمل، 2004: 383)، وفي عام 1967م احتلت "إسرائيل" المزيد من الأراضي العربية ومصادر المياه، والموارد الطبيعية والسكان لتدخل تطورا جديد في قطاعها الصناعي، ودخلت "إسرائيل" عام 1975م في إطار العولمة الاقتصادية وبدأت بتوقيع الاتفاقيات الإستراتيجية مع الدول المتقدمة في الدخول في إطار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980م، وبالتالي مضاعفة المساعدات الأمريكية لها، وتمكنها من الصناعة النووية، ولقد دخلت الصناعة "الإسرائيلية" طورا جديدا من التوسع الراسي والتمركز عام 2002م، إذ انتقلت بموجبها إلى مرحلة الاعتماد على إنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا .

(3) قطاع البناء والإسكان

يحتل قطاع البناء دورا حيويا وبارزا في الاقتصاد القومي لأي دولة، إذ يترك تأثيراً متبادلا في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك لارتباطه بالنمو السكاني، ولدوره القيادي في استيعاب الأيدي العاملة، وقد حظي قطاع الإسكان في "إسرائيل" ومنذ نشأتها بأهمية بالغة إذ كان الطابع الاستعماري الاستيطاني الذي بدأت به قبل قيامها في عهد الانتداب البريطاني أثراً كبيرا في الاهتمام به، وإعطاءه دوراً فاعلا في الاقتصاد، ومنح اهتماما بالغا لدى المسئولين عن السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار فيها، فقد أدى تدفق المهاجرين من شتى بقاع الأرض إلى ازدياد الحاجة لتوفير المزيد من المباني والشقق السكنية، بل أوجب بناء الكثير من المدن الاستيطانية الجديدة، وإيجاد البنية التحتية لتلك التجمعات السكانية، ولا يوجد اكثر دلالة من أهمية البناء في الفكر الصهيوني مسارعة الحركة الصهيونية في عهد بناء المؤسسات اليهودية إثناء الانتداب لايجاد شركة سوليل بونيه للبناء والتعمير، وشركة نيشر لصناعة الاسمنت في فلسطين، ولا يزال الاقتصاد "الإسرائيلي" يخصص لهذا القطاع أكثر من ثلثي مجمل التكوين الرأسمالي(Statistical Abstract of Israel, (2014), tab.14-14)، ويتوزع قطاع البناء والتشييد إلى ثلاث أفرع، وهي فرع البناء للإغراض السكنية، واستيعاب المهاجرين، بالإضافة إلى استيعاب العائلات الجديدة، وفرع البناء للأغراض غير السكنية، التي تشمل إنشاء المرافق، وهناك فرع ثالث يشمل الإنشاءات في البنية التحتية مثل شبكات الطرق البرية وشبكات السكك الحديدية، والموانئ البحرية والمطارات وشبكات المياه والكهرباء(أبو شكر، 1992: 181)

(4) قطاع السياحة

امتازت فلسطين عبر التاريخ بالموقع الجغرافي المميز عبر القارات، وبالمناخ المعتدل بالإضافة إلى ما تحتويه من وجود للأديان الثلاثة، وقد أعطى ذلك للاقتصاد "الإسرائيلي" الخبرة النسبية لاستيعاب السائحين أكثر من أي بلد آخر في العالم إذا ما ظل الوضع السياسي والأمني مستقراً

كما أضافت "إسرائيل" بعداً آخر اتسم به مكونها السكاني بتعدد أصوله وانتشاره في العالم، فانتشرت المدن السياحية، والتسهيلات الأخرى(أبو شكر، 1992: 185)، ويمد قطاع السياحة للاقتصاد "الإسرائيلي" بالعملة الصعبة التي ينفقها السائحين، كما يساهم هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة ويخفض من نسب البطالة

(5) قطاع الخدمات والتجارة الخارجية

من المعروف في الأدبيات الاقتصادية أن التجارة الخارجية لأي بلد تعكس استمرار التغيرات والتطورات التي تحدث على البنيان الاقتصادي للدولة(عبد الله، البرغوثي، 1987: 31)، وتعود أهمية التجارة الخارجية في "إسرائيل" باعتبارها من أهم العوامل وأشدها على الإطلاق التي تساهم في التخلص من قيود ضيق السوق، بالإضافة إلى محاولة "إسرائيل" في النفاذ عبر قرارات المقاطعة الاقتصادية من الدول العربية وغيرها التي لا تربطها بعلاقات اقتصادية وتجارية معها، كما تساهم

التجارة الخارجية في التخلص من المشكلة الثالثة التي يعاني منها الاقتصاد "الإسرائيلي" وهي ضعف الموارد المحلية والطبيعية المتوفرة فيها(النقيب:157:2001)

المبحث الخامس

إمكانات القوة في الاقتصاد "الإسرائيلي"

1- ارتفاع متوسط الدخل الفردي

يضع الاقتصاديون في العادة مؤشر متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المقاييس للتعرف على حجم الاقتصاد في الدولة، ولكن ينظر إليه مؤشر غير كافٍ لهذا القياس إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى للتعرف على هوية الدولة متقدمة أم نامية، ومن هذه المقاييس الهامة التي تدعم هذا الإطار طبيعة الإنتاج ونمط المعيشة السائد، وإدارة المؤسسات السياسية(Eatwell, 1989, 137)، وتتخذ "إسرائيل" من مؤشر متوسط الدخل الفردي وسيلة عرض لمستوى الرفاهية الاقتصادية، ومدى ارتفاع مستوى المعيشة فيها، إذ بات من المعروف اعتماد الحركة الصهيونية على المقولة " دولة الرفاهية لليهود" والتي تعتمد عليها لزيادة عدد السكان وتشجيع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" ومنع الهجرة المعاكسة، كما تستهدف من خلال رفع مؤشرات الدخل الفردي إلى التغلب على أهم القيود التي يعاني منها الاقتصاد "الإسرائيلي" وهو انخفاض حجم السكان، الذي يعد أحد العوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك والدخل الكلي، وقد شهد متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي في "إسرائيل" تطوراً متسارعاً إذ تضاعف هذا المعدل حوالي 8 مرات، خلال المدة من 1965-1992م، فقد بلغ حوالي 1400 دولار عام 1965م، ارتفع إلى 5320 دولار عام 1980، وواصل ارتفاعه ليصل 11243 دولار عام 1992(Statistical Abstract of Israel, (1993), P674)، أما في العام 2003 وصل متوسط الدخل الفردي إلى ما يقارب 17700 دولار، وفي عام 2008 وصل إلى 27400 دولار (Statistical Abstract of Israel, (2013),P.678, Bank of Israel, Annual Report, 2011, P.40)، أما عام 2013 فقد بلغ متوسط الدخل الفردي للمواطن في "إسرائيل" حوالي 34120 دولار تقريبا(Statistical Abstract of Israel, (2014), P690, Bank of Israel, Annual Report, 2013, P.37)، ومن الملاحظ أن هذه المستويات تقترب من نظيرتها في الدول المتقدمة، مما أوجد انبهار في الاقتصاد "الإسرائيلي" بناءً على هذه الأرقام، ويمكن القول أن دراسة هذا المؤشر بتأني وتحليل أكثر يظهر أن تلك الصورة ما هي إلا احد أوجه الدعاية الصهيونية، امام العالم لجلب مهاجرين إليها من شتى بقاع المعمورة، ولا غريب أن نفهم هذا المستوى الذي وصل اليه متوسط الدخل الفردي إذا عرفنا أن حجم التحويلات والهبات المالية بدون مقابل التي تقدمها الجاليات اليهودية في العالم سنويا، بالإضافة إلى أشكال الدعم المالي الرسمي من الولايات المتحدة وأوروبا(ربيع، 1990: 87)، كما يمكن معرفة الحجم الحقيقي لمتوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي إذا علمنا أن إجمالي الدين العام في "إسرائيل" للعام 2013 وصل إلى 67,4% من الناتج المحلي الإجمالي(Bank of Israel, Annual Report, 2013, P.37)، مما يرفع من حصة الفرد من هذا الدين .

2- تجنيد مستوى مرتفع ودائم من التمويل الخارجي

شهد الاقتصاد "الإسرائيلي" في العقود الأولى من قيام الكيان الصهيوني(1950-1973) تجربة إنمائية أذهلت الكثير من المهتمين في الاقتصاد السياسي في العالم، إذ ساد الارتفاع في معدل النمو يفوق عدد من الدول، رغم القيود التي أحاطت بالاقتصاد "الإسرائيلي" التي يستحيل في ظلها أن تسود حالة اقتصادية جيدة في الدولة، وقد حقق زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي وصلت إلى 600%، ومعدل سنوي قدره 10,3%(عكور، 1985، 112)، ولقد بدأت "إسرائيل" نشأتها بما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالاستزراع الاقتصادي(كداوي، 1997، 104، سخيطة، 1983: 49)، وهو أحد نماذج الإنماء عن

طريق الاستعمار الاستيطاني، حين نقل المال والمهاجرين والمهارات الفنية من شتى بقاع الأرض، إلى التراب الفلسطيني قسراً في ظل المصالح الاستعمارية العالمية تحت شعار حل المسألة اليهودية، وقد تم النقل دفعة واحدة إبان الانتداب ليتم احتلال الأرض والعمل ورأس المال والسوق والإدارة والمعرفة الفنية، وقد أشارت تقارير البنك المركزي "الإسرائيلي" أن هذه التجربة لم يكن ليكتب لها النجاح لولا التدفق الضخم من المعونات والمساعدات والهبات إلى "إسرائيل"، وقد ساعد هذا التدفق من الأموال على زيادة حجم مواردها المتاحة للاستخدامات المختلفة، وارتفاع الاستثمارات دون المساس بنفقات الدفاع والأمن، الأمر الذي حقق معدل مرتفع من النمو يصل إلى 10% سنوياً، ووصلت جملة الموارد المتاحة خلال تلك المدة المذكورة إلى حوالي 72% .

يقوم الاقتصاد "الإسرائيلي" بتمويل ميزانيته من عدة جهات(ربيع، 1990: 128، عبد الخالق، 30:1985): فهناك المصادر المحلية الذاتية، وقروض أخرى مع المصارف العالمية من ناحية أخرى، ويمول جانب كبير من الميزانية عبر برامج خارجية، تتمثل أولاً في المعونات الخارجية الأمريكية التي تحصل على الجزء الأكبر منها في المعونات الاقتصادية من ناحية، والمعونات الامنية، وعلاقات التعاون الاستراتيجي بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة والمنح غير المباشرة والبرنامج الثاني تحصل عليها من الدول الأوروبية، وكذلك التعويضات التي تحصل عليها من ألمانيا الغربية(ربيع، 125:1990) كبرنامج ثالث، كما تحصل "إسرائيل" على معونات خاصة من الجاليات اليهودية كبرنامج رابع ما بين الأفراد، والمنظمات اليهودية مثل النداء اليهودي الموحد، ونداء "إسرائيل" الموحد، والوكالة اليهودية، بالإضافة إلى منظمة سندات "إسرائيل"(طرح سندات على الخزينة "الإسرائيلية" لخمة التنمية الاقتصادية)، وتزداد هذه التبرعات، بشكل كبير في فترات الحروب التي تخوضها "إسرائيل"، ففي عام 1956 ارتفعت نسبة التبرعات إلى 203%، عن عام 1955، وفي عام 1967، ازدادت بنسبة 310% عن عام 1966، وفي عام 1973، ازدادت بنسبة 241% عن عام 1972(المشوخي، 49:1979، عبد الخالق، 30:1985)، وتوجه كافة الإمكانات المتاحة لبناء كيان اقتصادي ضخم، كما تميز الاقتصاد "الإسرائيلي" بظاهرة فائض الواردات المستمر، وبلغ المتوسط لهذا الفائض خلال المدة من 1950–1970 ما يقارب من 20% من الناتج القومي الإجمالي، ومن أهم أشكال المعونات التي تحصل عليها "إسرائيل":

(1) التعويضات الألمانية:

حصلت "إسرائيل" على تعويضات ألمانية، بموجب اتفاقية التعويضات الأولى، في 10 سبتمبر 1952، وبلغت قيمة الاتفاق 3450 مليون مارك ألماني، أي ما يساوي 846 مليون دولار، وذلك بأسعار سنة 1953، وهي تعتبر أموال ضخمة جداً في حينه. وكانت هذه المبالغ في شكل مشتريات بضائع ألمانية وأوروبية، سددت على مدار مدة الاتفاقية البالغة 12 عاماً، ولم تقف "إسرائيل" عند هذا الحد، بل وقعت أكثر من اتفاقية مع ألمانيا قبل انتهاء مدة العقد الأول للحصول على أكبر قدر من المساعدات حتى عام 2003(حسين أبو النمل، 2004: 150، ربيع، 1990: 125).

(2) المساعدات الخاصة من الجاليات اليهودية:

يعتمد الاقتصاد "الإسرائيلي" على تحويلات الأفراد اليهود أو المنظمات الصهيونية في الخارج(ربيع، 1990: 143، أبو النمل، 2004: 156)، وتصل هذه المساعدات إلى حوالي 50%–60% من إجمالي التدفقات المالية التي تحصل عليها "إسرائيل"، وفي عام 1985، اذ شهد عجزاً في الميزان التجاري، بلغت هذه المساعدات حوالي 97% من إجمالي المساعدات التي تلقتها، أو هذا الارتفاع نتيجة لتحويل القروض الأمريكية المقدمة لإسرائيل إلى منح بالكامل لا ترد.

كما تحصل "إسرائيل" على قروض وهبات، في شكل سندات تصدرها الحكومة "الإسرائيلية"(ربيع، 143:1990)، وتستحق السداد بعد 15 سنة أو أكثر، تسمى "سندات الدين الإسرائيلي"، بنسبة فائدة قليلة جداً، وهي تشبه القروض طويلة الأجل، التي تسدد على عشرات السنين، أيضاً، بفائدة منخفضة، وتتلقى "إسرائيل" الكثير من الأموال، في هذه الأشكال

من القروض والهبات، كما تقوم "إسرائيل" بتحصيل مبالغ كبيرة، من خلال بيع هذه السندات، في أوقات الحروب، والأزمات المالية، لذلك حصلت على حوالي 350 مليون دولار عام 1990 من خلال تحويلات "الوكالة اليهودية" في الخارج لتمويل عملية استيعاب المهاجرين الجدد، من خلال حملة تبرعات قامت بها هذه الوكالة، وفي عام 1991 حصلت على مبلغ 1228 مليون دولار(النجار، 1998: 50).

(3) المساعدات الأمريكية:

ظلت المساعدات الأمريكية "لإسرائيل" تحتل الحجم الأكبر بالنسبة للبلدان التي تتلقى الدعم الأمريكي، ووصل اجمالي تلك المساعدات حتى 2013 حوالي 118 مليار دولار(Sharp,2015:29)، بين المساعدات العسكرية من ناحية(55%) وبقيمة 65 مليار، والمساعدات الاقتصادية الأخرى(45%)، وبقيمة 53مليار دولار، ولم تكن هناك اتفاقيات رسمية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة قبل عام 1975، وإن نالت "إسرائيل" أكثر من الذي كانت تتوقعه من مساعدات ودعم مادي كبير عن طريق الجاليات اليهودية الأمريكية، على شكل تكنولوجيا متطورة في مجالات عديدة، كالزراعة والصناعة المدنية والحربية وغيرها. وتتمتع "إسرائيل" بوصول صادراتها إلى الأسواق الأمريكية، بدون صعوبة في الإجراءات الجمركية كما يحدث مع الدول الأخرى لأن "إسرائيل" تحصل على تسهيلات عدة، في هذا المجال.

بلغت المساعدات والقروض الأمريكية "لإسرائيل" 31.6 مليار دولار فيما بين 1950–1985، شكلت أكثر من نصف الرساميل التي تدفقت على "إسرائيل"، خلال المدة نفسها، والتي بلغت 61 مليار دولار، كما ارتفعت نسبة المساعدات من جملة التحويلات الأمريكية "لإسرائيل"، من 7%، سنة 1965، إلى 100%، سنة 1985(أبو النمل، 101:2004)، إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، كل فترة، بتحويل القروض طويلة الأجل إلى منح لا ترد، وذلك كنوع من أنواع المساعدات التي تقدمها لها.

وفي عام 1992، منحت الولايات المتحدة الأمريكية "لإسرائيل" ضمانات حكومية للقروض التي تعطيها البنوك الأمريكية لها، بمبلغ عشرة مليارات دولار(Sharp,2015:27)، ضمن برنامج (عشر سنوات)، بالإضافة إلى ضمانات قروض بمليار دولار في عام 1993(النجار،1988: 37) لكي تقوم بتوطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود وتوفير فرص عمل وإقامة لهم.

واستخدمت "إسرائيل" التدفقات المالية الخارجية لأغراض اقتصادية أهمها سد العجز الداخلي في ميزان المدفوعات ووقف تفاقم الديون الخارجية، وتضييق الفجوة بين العرض والطلب بتمويل رأس المال المحلي عن طريق العرض الخارجي (الاستيراد)، استناداً إلى أن صافي الاستيراد يمثل الفجوة الخارجية(نافعة، "1991: 389)، بالإضافة الى محاولة إحداث توازن في سوق العمل بسبب استقدام المهاجرين، وارتفاع نسبة البطالة.

3- الاتفاقيات الاقتصادية مع الخارج

بدأ الكيان "الإسرائيلي" نشاطه بعلاقات اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية التي دعمت وجوده، ويجب أن ندرك قدرة إسرائيل من خلال الاتفاقيات على تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة أو الحصول على أحدث التطورات التكنولوجية في العالم، إذ عقدت "إسرائيل" عدداً من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الدول الاخرى، منها اتفاقية تجارية مع الاتحاد الاوروبي عام 1961، وانضمت الى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الغات عام 1962، و"اتفاقية تحرير التجارة" عام 1970، واضيف اليها بروتوكول التعاون الاقتصادي عام 1970م، واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي عام 1975، ومذكرة التفاهم المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة عام 1979م، ثم أُضيف إليها بروتوكول للتعاون الاقتصادي المشترك في المجالات الصناعية والعلمية والتعاون المالي 1987م، وفي عام 1991 خصص مبلغ 23 مليون يورو(الأفندي، 1995: 30) من خلال ميزانية الاتحاد الأوروبي، وخارج نطاق البروتوكول المالي للتعاون العلمي فيما بين الجانبين، في نطاق عدة صناعات طبية، وصناعية، ومعدات أمنية، وبعد عام 1995 استطاعت إسرائيل التوقيع

على 24 اتفاقية ثنائية مع دول أخرى لحماية الاستثمار، وحوالي 42 اتفاقية أخرى لمنع الازدواج الضريبي، بالإضافة الى 28 اتفاقية للبحث العلمي والتطوير، ويرى الباحث أن تلك الاتفاقيات أفادت الاقتصاد الإسرائيلي في خلق الانفتاح الاقتصادي، وساعدت على إزالة الحواجز الجمركية وحررت الاستيراد، مما عزز من فرص الاقتصاد الإسرائيلي في الوصول الى العولمة، في ظل تعذر الفرص امامها في الانخراط في الاقتصاد الإقليمي، واحتراق المقاطعة الاقتصادية العربية .

ومن ناحية ثانية، تعتبر العلاقات الأمريكية "الإسرائيلية" من أقوى العلاقات التي تربط بين أي بلدين، إن لم تكن أقواها على الإطلاق، وقد تعززت هذه العلاقات بين البلدين بعقد اتفاقيات عدة بين "إسرائيل"، والولايات المتحدة الأمريكية، كان أهمها اتفاقية التجارة الحرة، في عام 1985، وتهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية، والحواجز التجارية المفروضة على انسياب التجارة بين البلدين، على مدار عشر سنوات، منذ توقيع الاتفاق، يتم خلالها تحرير التجارة، وهناك مذكرة التفاهم التي وقعت بين البلدين عام 1979، وساعدت على تطور الصناعات العسكرية "الإسرائيلية"، وتخصيص مبالغ ضخمة لتطوير الطائرات المقاتلة "الإسرائيلية"، وهو ما لم تكن "إسرائيل" تستطيع القيام به وحدها، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى زيادة حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نفس العام، ومع وصول اتفاقية التجارة الحرة عام 1995 إلى منتهاها، تصاعدت الزيادة في الصادرات "الإسرائيلية" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح عدد السلع المستفيدة من الإعفاءات الجمركية كثيرة جداً، شملت الأدوات الكهربائية وصادرات الأغذية .

4- التطبيق الواسع لمفهوم القطب الاقتصادي

القطب الاقتصادي هو المجال الذي يتمتع بروابط كثيفة التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، في إطار المنبع من ناحية، وفي إطار المصب من ناحية أخرى، ويطلق عليه بلغة أخرى قوى دفع إلى الإمام وقوى دفع إلى الخلف(عيسى، 21:1986)، وتفترض الأدبيات الاقتصادية وجود عدد من الشروط التي توفرت لتطبيق هذا المفهوم في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وأهمها توفر رأس مال بحجم كبير جداً، ومستوى متقدم من التكنولوجيا، كما تتطلب شبكة واسعة من التجهيزات الأساسية والبنية التحتية والمرافق العامة، ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى الاعتماد على الأيدي العاملة المدربة والمتخصصة، ولقد نجحت "إسرائيل" في تحويل كافة أنشطتها الاقتصادية من الصناعة والزراعة وغيرها إلى أقطاب نظرا إلى حجم التمويل الذي تلقته من حلفائها من الغرب ومن يهود العالم، والمهارات المدربة التي وصلت إليها أثناء الهجرات اليهودية المتعاقبة، بالإضافة إلى التكنولوجيا التي تلقتها في إطار التعويضات الألمانية، وقد اوجد الانتداب البريطاني إبان تواجده على فلسطين في القرن الماضي، شبكة واسعة من الطرق والتجهيزات في البنية التحتية بما فيها الطرق والسكك الحديدية والمطارات، ومحطات الطاقة وغيرها(A Survey of Palestine, Vol.1, Vol.2)، وقد ساهمت العلاقات الاستراتيجية مع الغرب في تطوير التجارة الخارجية وتزويد الاقتصاد "الإسرائيلي" بما يلزمه من مواد خام، واستيعاب فائض الإنتاج لديها، ويمكن القول أن القطب الاقتصادي يستطيع القيام بتحريك عجلة الاقتصاد والتنمية ودفع معدلات النمو بوتائر سريعة، كما يشهد الاقتصاد "الإسرائيلي" بين الحين والآخر .

5- ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، والتخصص في الإنتاج عالي التقنية

تحاول إسرائيل الالتفاف على أزمتها البنيوية التي واكبت إنشائها وتطورها، وذلك بمحاولة التخلص من قيود المساحة وضعف الموارد المحلية، وعدم تواصل الكيان الإسرائيلي مع الدول المحيطة، لذلك يجري الاهتمام بالصناعة بصورة عامة، وقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، خلال النصف الثاني من الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، وبدرجة ملحوظة(جريس، 2005:120)، وخاصة الصناعات العسكرية، وما تتميز به من قدرات تكنولوجية متقدمة، تمكنها من تسخير الصناعات المدنية لخدمة الصناعات العسكرية، وإدخال تقنيات حديثة على

الصناعات الحربية، والتي اشتهرت بها الصادرات الإسرائيلية، تحت بند آلات ومعدات إلكترونية، وأيضاً، الصناعات النووية، وصناعات الفضاء الخارجي. ويعد هذان الأخيران من المجالات العلمية المتطورة، والتي تحتاج إلى نفقات عالية لتغطيتها، مما يؤثر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولقد قفزت مساهمة التكنولوجيا المتقدمة في الصادرات الصناعية إلى 7,5% بقيمة 1,3 مليون دولار عام 1972م إلى ما نسبته 30% من اجمالي الصادرات وبقيمة 5و1 مليار دولار عام 1983م(إبراهيم، 232:1988)، ولا يخفي قادة إسرائيل اهتمامهم بالتكنولوجيا عالية الجودة بدءاً من بن غوريون وصولا إلى بيرس الذي يقول " أن المستقبل مع التكنولوجيا وفي الشئون العسكرية لا يكفي أن تمتلك الحداثة، بل من الواجب أن تمتلك تكنولوجيا الغد(Senor, Singer, 2011, 273)"، وقادت حرب الخليج الثانية إسرائيل إلى التخصص في الإنتاج عالي التقنية(النقيب، 132:2001)(high tech) الذي ترى فيه الحل السحري الذي يحقق لها ميزة نسبية في الإنتاج، ولا يتطلب موارد كبيرة لإنتاجه، بل يتطلب نفقات عالية من البحث العلمي الذي يمكن أن توفره اقتصاداتها بسهولة ويسر، وقد ساهمت الصناعة الأمنية ولا تزال في نمو وتطور الصناعات عالية التكنولوجيا في "إسرائيل"، وتغطي تلك الصناعات عالية التكنولوجيا كافة الصناعات الأمنية، وقدر الناتج الإجمالي لهذا النوع حوالي 94 مليار شيكل جديد للعام 2007م(Statistical abstract of Israel, (2010), Tab 20-13) وارتفع بنسبة 17% عام 2008م(Statistical abstract of Israel, (2010), Tab 20-7)، ويمكن القول أن الصناعات الأمنية "الإسرائيلية" تشكل حوالي 30% من ناتج الصناعات عالية التكنولوجيا(ليفشتس، 2013، 50)(جدول3)

جدول رقم (3) هيكل الصادرات الصناعية الإسرائيلية

البند	1990		2000		2013	
	القيمة $	النسبة %	القيمة $	النسبة %	القيمة $	النسبة %
صادرات عالية التكنولوجيا	2278	30	11188	53	20121	43
صادرات متوسطة	2390	31	4833	23	16992	37
صادرات اقل من المتوسط	1537	20	3171	15	6041	13
صادرات منخفضة	1492	19	1812	12	2907	7
إجمالي القيمة (مليون $)	7697	100	21005	100	46060	100

أرقام 2000م، مستمدة من Statistical Abstract of Israel, No.54, 2003, Tab 16-7 ، وأرقام 2010، 2013م من Statistical Abstract of Israel, Vol 65, 2014, Tab 16-11

6- أهمية العنصر البشري المدرب على التقنيات العالمية .

اهتمت "إسرائيل" منذ البداية بالعنصر البشري من خلال توفير الخدمات الصحية، التعليمية، والرعاية الاجتماعية لسكانها اليهود، من خلال ما حققته "إسرائيل" من نمو اقتصادي، بالرغم من ضعف مواردها الخام الطبيعية، والدور المتنامي الذي تلعبه الصناعة، وقطاع التكنولوجيا المتقدمة، وأثر نظام التعليم المتقدم والخبرات العلمية الوافدة إلى "إسرائيل"، بالإضافة إلى دور الباحثين والعلماء، في تنمية الصناعات العسكرية، وتخصص المؤسسات "الإسرائيلية" نسبة لا يستهان بها من إجمالي الناتج المحلي للبحث العلمي من أجل دفع عملية التنمية والوصول إلى معدلات رفاه عالية لإبقاء عوامل الجذب للمهاجرين، وتصل حصة الفرد من الانفاق على البحث العلمي الى 1303 دولار(2012)(Statistical abstract of Israel, (2014), Tab 26-8)، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ارتفاع نسبة العلماء التقنيون في "إسرائيل" لتصل إلى 140 عالما من كل 10000 مواطن، وعدد المهندسين وصل الى 135 لكل 10000 نسمة، وحوالي (70,412 شخص) يعملون في

مجال البحث العلمي المدني، ولقد شهدت البحوث العلمية نمواً مستمراً، وبلغ مجموع الإنفاق على البحوث العلمية حوالي 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979م، ووصلت إلى 5و2% عام 1984م(حرب، 101:1987)، والى 3% عام 1995م، وقفزت عام 2001م الى حوالي 4,8% من إجمالي الناتج المحلي(Statistical abstract of Israel, 2003, Tab 28-14)، وكانت نسبته 4% عام 2012[1]، وهي نسبة عالية فاقت دول متقدمة كثيرة، مثل أمريكا، واليابان، وذلك لتوافر مراكز أبحاث علمية متقدمة، ومجموعة من الخبراء، في هذا المجال، بالإضافة إلى التعاون العلمي المشترك بين الشركات الأمريكية ونظيرتها "الإسرائيلية".

المبحث السادس

تحديات الضعف في الاقتصاد "الإسرائيلي"

يعاني الاقتصاد "الإسرائيلي" من اختلالات بنيوية تؤرق مضجعه، وتحد من قدرته على الاستمرار والبقاء، والمعلوم أن هذه الاختلالات ليست عرضية، بل هي دائمة تنبع من كيانه الداخلي ونمت معه عبر السنوات(إبراهيم، 230:1988)، ومن أهم مظاهر الضعف في الاقتصاد "الإسرائيلي":

1- التضخم المالي وارتفاع تكاليف المعيشة

تعود جذور التضخم المالي في "إسرائيل" إلى أوائل الستينات من القرن الماضي، إذ يمكن القول أنه مر بثلاث مراحل(State of Israel, Ministry of Finance, The Israeli Economy, P.14): الأولى التي ظل فيها التضخم ينمو ببطء، ولم يقلق المسئولين "الإسرائيليين" في ذلك الحين إذ حافظ على معدلات مقبولة، إلا أنه سرعان ما بدأ القلق يظهر على راسمي السياسة الاقتصادية "الإسرائيلية" في أوائل السبعينات وخصوصا بعد حرب اكتوبر 1973م(إبراهيم، 117:1988، شكر، 195:1992)، إذ قفز المعدل إلى البعد ذات الحدين، ومع بداية الثمانينات قفز إلى ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتضخم ذو ثلاث حدود(بسيسو، 21:1984)، وهو مقلق جداً ويحتاج إلى جهود جبارة للقضاء عليه، والتضخم الموجود في "إسرائيل" يأخذ البعد الحلزوني في هذا الإطار

وعندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية في "إسرائيل" عام 1984م كان التضخم المالي قد بلغ ذروته مما أجبرها على وضعه ومعالجته في سلم أولوياتها، ووضعت له عدداً من التدابير كان أهمها إجراء تخفيض في الموازنة العامة عبر تخفيض الإنفاق العام، ورفع أسعار السلع الاستهلاكية المدعومة، ووقف العمل بتعديلات غلاء المعيشة(النقيب،2001: 73)، المعروف في ذلك الوقت ببرنامج "كولا"[2] كما زادت معدلات ضريبة الدخل إلى 10%، بالإضافة إلى تقييد السياسة النقدية، ورفع متطلبات الاحتياطي، ورفع سعر الفائدة المصرفي الحقيقي للائتمان، ومن المعروف أن اعتماد "إسرائيل" على الخارج في التمويل يجعلها عرضة أكثر من غيرها لهذا التضخم الذي سيتحرك إليها عبر اقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تمولها، كما أن حجم المساعدات والمنح التي تصل إليها يخلق عوامل مشجعة للطلب، ويخلق فائضا في ذلك الطلب، الأمر الذي تعجز الموارد المحلية المحدودة عن مقابلته، بالإضافة إلى أن التضخم يأتي عبر اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على استيراد المواد الخام، وارتفاع الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها، ويمكن القول أن التضخم في "إسرائيل" بالإضافة إلى أسباب الأزمة، يأتي نتيجة المخططات الإستراتيجية الصهيونية التي تستند

(1) يلاحظ تراجع نسبة الانفاق على البحث العلمي من 4,8% الى 4% فقط، مما جعل بعض الباحثين يرون بداية التدهور في اهتمام الساسة في إسرائيل بالبحث العلمي، للمزيد انظر: مصطفى، مهند، المؤسسة الاكاديمية الإسرائيلية، ص180

(2) مستنبط من Cost Of Living Allowances، وهي اتفاقية رفع الأجور تلقائياً وفق ارتفاع الأسعار، بهدف الحفاظ على مستويات المعيشة، وقد وقعت تلك الاتفاقية كل من الحكومة، وما يعرف بالنقابة العامة للعمال " الهستدروت"، في يناير 1987م،

أساساً على الإنفاق العسكري الضخم، وتخصص هذا الإنفاق على التسلح وتمويل أعمال الاستيطان وتمويل حركة الهجرة اليهودية والمحافظة على الأمن في المناطق المحتلة

2- أزمة البطالة والمديونية الخارجية.

يمر الاقتصاد "الإسرائيلي" بأزمات اقتصادية مستعصية واكبت ومازالت تواكب تطوره(عبد الله، البرغوثي، 1987: 17 ,Bruno, 1998 ,18)، وذلك رغم القفزات النوعية المحققة في مجالات الأداء الكلي للاقتصاد، ومن تلك المشكلات الديون الخارجية، وتمر "إسرائيل" منذ بداية الثمانينات في انحدار تدريجي نحو انتشار البطالة،

جدول رقم (4) تطور العمل والبطالة في إسرائيل(ألف نسمة)

السنة	السكان فوق 15	قوة العمل	العمالة	البطالة	نسبة البطالة
1960	1341	735	701,8	34	4,6
1970	2032	1001	963,2	38,2	3,8
1980	2660	1318	1254,5	63,6	4,8
1990	3201	1649	1491,9	158	9,6
2000	4486	2435	2221,2	213,8	8,8
2010	5488	3147	3034	209	6,6
2013	5775	3677	3449	228	6,2

أرقام 1990م، 2000م، مستمدة من Statistical Abstract of Israel, No.54, 2003, Tab 12-1 ، وأرقام 2013م من Statistical Abstract of Israel, Vol 65, 2014, Tab 16-11

وازدياد نسبة العاطلين عن العمل(صالح، 1988: 21)، وتراجع الاستهلاك، والعجز التجاري وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع بسبب رصد "إسرائيل" موارد هائلة لخدمة الإنفاق العسكري(ربيع، 1990:236، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، المشهد الإسرائيلي، ع14، السنة1، 2003/2/18م، ع59، السنة2، 2004/1/6م)، وتشير تقديرات الجهات المختصة في "إسرائيل" أن الإضرابات والتشويشات في العمل عادة ما تلحق خسائر فادحة، إذ أن خسارة الاقتصاد "الإسرائيلي" في إضرابات 2002-2003 بلغت حوالي 2,8 مليار شيكل، بالإضافة إلى 2,5 مليار شيكل بسبب إضرابات الموانئ في ذلك الحين، وتبعا لذلك فإن 16% من المجتمع "الإسرائيلي" يرزح تحت خط الفقر، كما أدى الاهتمام بالإنفاق العسكري إلى عجز دائم في الموازنة، وحدوث تناقض مستمر بين الحكومة والهستدروت حول استغلال المخصصات المالية، كما يواجه الاقتصاد "الإسرائيلي" موجات من الركود في المرافق والقطاعات الاقتصادية مثل القطاع السياحي، وتدهور قيمة الاستثمارات الخارجية، وتراجع في قطاعات البناء، والصناعة والتصدير، ومن مظاهر الأزمة كذلك انخفاض الناتج القومي بين الحين والآخر، ووصوله إلى معدلات سالبة(أبو النمل، 2004: 203) .

3- الإنفاق العسكري الضخم، واقتصاد الحرب الدائم

كانت المؤسسات العسكرية في بداية تكوين الدولة اليهودية عبارة عن ميليشيات مسلحة، تم تدريبها بإشراف الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى ورش صغيرة، أخذت أحيانا الطابع السري، ثم تحولت تلك الميليشيات إلى ما يسمى بجيش الدفاع "الإسرائيلي"، وتحولت الورش إلى مصانع كبيرة، لتصنيع الأدوات الحربية، مثل محركات الصواريخ، والمدافع، والرشاشات(Aharoni, 1991, p.p 264, 265.)، وليس من الغريب أن ينظر إلى الاقتصاد "الإسرائيلي" في الوقت الراهن بأنه اقتصاد عسكري أو اقتصاد الحرب الدائمة(أهويدي، 1986: 79، كداوي، 1997: 110)، إذ تخصص الجزء الأكبر من الموارد المالية

والمادية لتغطية الإنفاق العسكري، ويتمتع القطاع العسكري "الإسرائيلي" بكافة الأولويات في التنمية وتخصيص الموارد(كداوي، 1997: 39)، وقد خاضت "إسرائيل" زهاء ثمانية حروب مع الدول المحيطة والأرض المحتلة، بالإضافة للانتفاضة الفلسطينية، وكان عليها أن تدفع ثمنا باهظا لمواجهة آثار عدوانها، وإعادة تسليح جيشها(ليفشتس، 2013: 50)، وتفيد الإحصاءات أن "إسرائيل" قد خسرت الجزء الأكبر من مواردها العسكرية في حرب أكتوبر عام 1973م(عكور، 1985: 114)، وقد أكملت حرب الليطاني المزيد من التدهور على الاقتصاد الاسرائيلي، وأضافت تدهورا آخر في حرب لبنان عام 1982م(يسيسو، 1984:21)، وبات من المستحيل على الاقتصاد "الإسرائيلي" لملمة جراحه، واضطر إلى الانسحاب من لبنان تحت وطأة التدهور الاقتصادي(سعد، الاقتصاد الاسرائيلي 1985: 165)،

4- صغر حجم الدولة، وندرة الموارد الطبيعية، وضيق سوقها المحلية

تبلغ مساحة "إسرائيل" حوالي 22 ألف و145 كيلو متر مربع، والأراضي الصالحة للزراعة من هذه المساحة محدودة، وهي لا تزيد عن ثلث المساحة المذكورة(Statistical Abstract of Israel, 2014, Tab.1-1)، والأراضي الفلسطينية بشكل عام تميل إلى التصحر، وقلة سمك التربة وانعدام الخصوبة، والطبيعة الصخرية في غالبها، وتفتقر فلسطين إلى المواد الأولية اللازمة(حرب، 1987: 87)، وتقتصر وجود تلك المواد على ما يوجد في البحر من فوسفات وبوتاس(كداوي، 1997: 96)، وقد اكتشفت بعض منابع النفط في العقد الثاني من هذا القرن(Bafman, 2014, 3 ، يوسف، 1970: 13)، كما تفتقر البلاد إلى الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة، ما جعلها تستغل هذه الموارد الاستغلال الأمثل لتلبية احتياجاتها، وتعتبر المياه من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد "الإسرائيلي" عامة، والتنمية الزراعية خاصة، فالكميات المتاحة لا تكفي لسد حاجاتها، لذلك تحاول "إسرائيل" في أي اتفاقيات مع الدول العربية المجاورة السيطرة على أكبر جزء من مناطق التدفقات المائية والآبار، ولو كانت خارج أراضيها، ومثال ذلك إصرارها على الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية التي يقع فيها وادي الأردن الأعلى ومنابع نهر الأردن في الجنوب اللبناني، كما تؤثر المساحة الصغيرة على نطاق السوق المحلية، فهي لا تكفي لتكون وعاء لتنفيذ أحلام "إسرائيل" الاقتصادية في التوسع، إضافة للانخفاض النسبي لحجم السكان مقارنة مع الدول المحيطة(عبد الخالق،1985: 15)

5- العجز الدائم في ميزان المدفوعات، وتراكم الديون،

ترى الأدبيات الاقتصادية أن العجز في الميزان التجاري "الإسرائيلي" يرتبط ارتباطا وثيقا بالعجز في ميزان المدفوعات، إذ يزداد الإنفاق على الاستيراد لتغطية المصالح العسكرية والأمنية على حد سواء، ولتشجيع مزيدا من الهجرة اليهودية إليها بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني وشن العدوان على الدول المحيطة، وتؤدي الزيادة في الإنفاق إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات(كداوي، 1997: 134)، الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد حاجة "إسرائيل" إلى المساعدات والدعم الخارجي لتغطية هذا العجز، وفي عام 1950م وصل العجز في ميزان مدفوعاتها إلى 285 مليون دولار، قفز إلى 346 مليون دولار عام 1960، بينما وصل عام 1970 إلى 1262 مليون دولار، أما عام 1980 فوصل العجز في ميزان المدفوعات "الإسرائيلي" إلى 3776 مليون دولار، وتلجأ "إسرائيل" لمواجهة العجز المزمن إلى فرض الضرائب الجديدة، كما تلجا إلى سحب الأموال من أرصدتها من العملة الصعبة، حتى يقترب من خط الأمان وهو الحد الأدنى المسموح للحفاظ عليه لمستوى العملات الأجنبية، ويؤدي العجز كذلك إلى تراكم الديون، مما يجعل الاقتصاد "الإسرائيلي" يستعين بالقروض أكثر فأكثر

وتدفع "إسرائيل" عبئا ضخما لسداد ديونها، لم تصل إليه إي دولة أخرى وهذا المستوى من المديونية هو تعبير واضح لازمة الاقتصاد الإسرائيلي وضعفه(عكور، 1985: 114-115)، وفي النهاية، يؤدي الدين العام إلى تراجع الاقتصاد ودخوله في مراحل صعبة جداً وحدوث هزات وأزمات اقتصادية خطيرة تمس الاقتصاد بأكمله ويثقل كاهله(زكي، 1989: 33)، ويمكن

رؤية حجم الدين العام من خلال الإحصاءات إذ يشير تقرير بنك "إسرائيل" أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت حوالي 71,5% خلال المدة 2008م-2012م(Bank Of Israel, 2013, Tab.1/3, p.37)، بينما وصلت عام 2013م إلى 67,4%، وقد وصلت نسبة العجز الحكومي في هذا العام إلى 3,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد انخفض إجمالي الديون الخارجية من 107مليار و842 مليون دولار عام 2010م إلى 95 مليار و366 مليون دولار عام 2013م(Statistical Abstract of Israel, 2014, Tab.15-6)، وهناك ضعف في قدرة الاقتصاد واستمراره بالحصول على القروض إذ وصل صافي الاحتياط من العملة الصعبة رقماً سالبا(4357 مليون دولار)(Statistical Abstract of Israel, 2014, Tab.15-1)

6- التبعية للعالم الخارجي

دفعت ندرة الموارد وضيق السوق الاقتصاد "الإسرائيلي" إلى اللجوء للاستيراد من الخارج بدرجة واسعة جداً، وذلك من أجل تغطية كافة ما تحتاجه من المواد الأولية والسلع الوسيطة، ويحتسب بعض الاقتصاديين العرب لهذا المفهوم ما يعرف بدرجة الانفتاح على الخارج(كداوي، 1997: 108)، وأشارت تقارير التنمية البشرية لعام 1993م أن درجة التبعية للخارج في الاقتصاد "الإسرائيلي" وصلت إلى 75,6% من إنتاجها(UNDP Human Development Report, 1993, 204)، ويرى الباحث أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتقاسم مهمة حماية الاقتصاد الإسرائيلي، ومنحه الأفضلية في استقبال الصادرات، وفي دعمه بكافة ما يحتاجه ولو كانت هذه الاحتياجات محظورة على دول أخرى، ويمكن القول أن 26% من الصادرات "الإسرائيلية" عام 2013م إلى الولايات المتحدة، بينما استوردت 13% من حاجتها منها(Statistical Abstract of Israel, 2014,Tab 16-5, P.777)، كما أن 41% من الصادرات إلى أوروبا، وتستورد 45% من احتياجاتها منها، وإذا أضفنا كافة المساعدات والمنح والهبات التي تتدفق سنوياً إلى الاقتصاد "الإسرائيلي"، فان اقتصادها سيعاني عجزاً في الميزان التجاري وتظل تابعة للخارج مالياً وتجارياً، وتزداد يوما بعد يوم درجة اعتمادها على المصادر الخارجية سواء الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي(عبد الخالق، 1985: 37: 65)، وقد تضاعفت وتيرة نمو الموجودات بالعملة الأجنبية 283 مرة خلال المدة من 1970م إلى 2013م، بينما تضاعفت الوتيرة لنمو المطلوبات 75 مرة(Statistical Abstract of Israel, 2014, Tab15-6 P752)،

الاستنتاجات

1- يحتفظ القطاع العام في "إسرائيل" بسيطرته على القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة كالزراعة والتعليم والصحة وغيرها مما يجعل الاقتصاد "الإسرائيلي" في خدمة النظام السياسي للدولة، وتحقيق الأهداف القومية لإسرائيل

2- تقوم المؤسسات العسكرية بدور هام في تشكيل وتوجيه الاقتصاد "الإسرائيلي"، من جانب مساهمتها في القطاعات المدنية، كالصناعة، وخاصة فائقة التكنولوجية منها وبناء المستعمرات الاستيطانية.

3- استهدفت برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها "إسرائيل"، منذ 1985 مواجهة الخلل الذي يحدث بين الحين والآخر في الاقتصاد "الإسرائيلي"، دون المساس بجوهر الأزمة الاقتصادية الذي يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة التضخم بالإضافة إلى محاولة إصلاح العجز الدائم في ميزان المدفوعات.

4- ساعدت موجهات الهجرة منذ نشأة "إسرائيل"، في زيادة الاستثمارات والمدخرات لتلبية احتياجات المهاجرين، مما أدى إلى زيادة النشاط الاقتصادي، كما وفرت الهجرة زيادة كبيرة في العلماء واليد العاملة الفنية والمدربة.

5- ارتبط النمو الاقتصادي "الإسرائيلي" بمدى الاستقرار السياسي، إذ تعاني "إسرائيل" باستمرار من تقلبات سياسية أثرت في نموها الاقتصادي، وذلك بسبب طبيعة وجودها في المنطقة العربية ولذلك فإن النمو الحقيقي للدولة اليهودية سيظل مرهوناً بمدى استقرارها السياسي، رغم مما حققته في التقدم العلمي في المجالات المختلفة

6- ساهم حجم المساعدات والتدفقات المالية التي تلقاها الاقتصاد "الإسرائيلي" في توفير الظروف المطلوبة لإحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة .

7- يؤدي زيادة مستوى التجارة والتبادل الخارجي وتنويع الصادرات جغرافياً الى تقليص المعوقات التي تواجه الاقتصاد "الإسرائيلي"، كما تترك أثراً على رفع مستوى النمو الاقتصادي بدرجة عالية

8- توفرت "لإسرائيل" مستويات متقدمة من التقدم العلمي، التي لم تتوفر لغيرها من الدول العربية المجاورة، الأمر الذي أظهر تفوقها عن غيرها.

9- حاولت "إسرائيل" القفز عن أزمتها الناتجة عن ضعف السوق ومحدودية الموارد، باللجوء الى الاقتصاد التقني، وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا

10- تعتمد "إسرائيل" على الانفاق العسكري الكبير، وترتفع ميزانية الامن والدفاع باستمرار وهي الأكبر، ولذلك يوصف الاقتصاد "الإسرائيلي" باقتصاد الحرب الدائمة

التوصيات :

1- تبين الدراسة الأهمية القصوى للوحدة العربية الشاملة، والوحدة الاقتصادية بشكل خاص وتوصي بها لمواجهة التحديات التي يفترضها وجود الاقتصاد الإسرائيلي، وأطماعه للهيمنة على المنطقة العربية .

2- توصي الدراسة بتكاثف الجهود العربية وتكامل الموارد المالية لإقامة أقطاب اقتصادية عربية تكون نقاط انطلاق للاقتصاد العربي باللحاق بركب الحضارة والتقدم

3- ضرورة الاهتمام العربي بالديمقراطية وإشاعة ثقافة العمل الجماعي والانتماء للأمة، والاهتمام بالإنسان العربي الذي سيكون أساس الانطلاق نحو المستقبل .

4- الاهتمام ببرامج البحث العلمي في الوطن العربي، ودعم الكفاءات العربية القادرة على توطين التكنولوجيا العالمية في المجتمعات العربية

5- وضع سياسات فعالة عربية لإعادة ما أمكن من العلماء العربية والكفاءات المهاجرة لمساعدة مجتمعاتهم على النهوض والتطور

6- العمل العربي المستمر والمكثف من خلال مؤسسات الجامعة العربية وجالس التعاون العربي لإعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي الى ربوع الوطن العربي

7- تستطيع الامة العربية أن تنافس الاقتصاد الإسرائيلي رغم مؤشرات التفوق الاقتصادي التي يظهرها الاعلام الإسرائيلي .

المصادر والمراجع

1- إبراهيم، إبراهيم احمد(أيلول1988)، أزمة الاقتصاد الإسرائيلي من الليكود إلى الحكومة الائتلافية، صامد الاقتصادي، ع73، السنة العاشرة

2- أبو النمل، حسين(نيسان1975)، أبعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل، شئون فلسطينية، ع44

3- أبو النمل، د. حسين(أكتوبر2004)، الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2

4- أبو النمل، د. حسين(1979)، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت

5- أبو شكر، د. عبد الفتاح(فبراير1992)، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل، صامد الاقتصادي، م14، ع87

6- أطرش(ال)، د. محمد(2004)، حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة، في كتاب " العرب وتحديات النظام العالمي، كتب المستقبل العربي 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2

7- أفندي(ال)، نزيرة(1995)، الاقتصاد الإسرائيلي: محددات الأداء وانعكاسات السلام، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 28، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة

8- بدران، نبيل(يونيو1981)، تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، السنة 4، ع29

9- بركات، د. نظام(،مارس1999)، الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي، شئون عربية، ع97

10- بسيسو، د. فؤاد(1984)، الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، دار الجليل، عمان، ط1

11- بهاء الدين، د. أحمد(أيلول2001)، العلم والتكنولوجيا في المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، ع125

12- جادر(ال)، عادل(،مارس1976)، سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين، شئون فلسطينية، ع55

13- جريس، د. حسام(آذار2005)، الاقتصاد الإسرائيلي، النشأة، البنية والسمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،

14- جمال، د. أمل(2005)، الصحافة والإعلام في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

15- جندي، إبراهيم(1986)، سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين(1922م- 1948م) رسالة ماجستير، كتاب صامد الاقتصادي، رقم 4، دار الكرمل، عمان

16- حرب، د. أسامة الغزالي(نوفمبر1987)، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1

17- ربيع، د. محمد عبد العزيز(1990)، المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1

18- ريس(ال)، نزار(يناير1997)، العلم والتكنولوجيا- في دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3

19- زكي، د. رمزي(1989)، مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة، في علاج العجز بموازين المدفوعات للدول النامية، برنامج تخطيط السياسات النقدية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، م1

20- سخيطة، ميساء(نوفمبر-ديسمبر1983)، الإستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي، شئون عربية، ع33

21- سعد، احمد(1985)، التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد، فلسطين المحتلة، ط1،

22- سعد، أحمد(حزيران1985)، حرب لبنان، الاقتصاد الإسرائيلي بين مهاوي الأزمة والانهيار، دار الأسوار، عكا، فلسطين، ط1

23- سلمان، سلمان رشيد(مارس1974)، المانيا النازية والقضية الفلسطينية، شئون فلسطينية، ع31

24- سليم، محمد عبد الروؤف(1982)، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1

25- شامية، د. أحمد، د. خالد الخطيب(1997)، المالية العامة، دار زهران للطباعة والنشر

26- شاهين، حنة(مارس1978)، سياسة الليكود الاقتصادية في إسرائيل، شئون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، العدد 76

27- صابغ، د. يوسف(1966)، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز الأبحاث، بيروت، ط2

28- صبري، عبد الرحمن(1983)، أثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي، كتاب الفكر الاستراتيجي العربي(3)، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1

29- طوبار، د. محمود سمير (1994)، الاقتصاد الكلي، تحليل وسياسة، مطبعة شرقاوي، القاهرة

30- عبد الخالق، د. جودة(1985)، من يساعد إسرائيل؟، التمويل الخارجي لإسرائيل منذ إنشائها، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1

31- عبد الله، د. سمير ، سمير البرغوثي(1987)، الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة الكاتب، القدس، السنة 8، ع77 : أيلول 1986م، ع79، تشرين ثاني1986م، ع84: نيسان 1987م

32- عثمان، د. سعيد عبد العزيز (1999) النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1

33- عكور، سلامة(نيسان1985)، أزمة الاقتصاد الإسرائيلي، ومحاولة الإنقاذ الأمريكية، مجلة صامد الاقتصادي، السنة 7، العدد54

34- عليوة، السيد(1977)، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، الدراسات الخاصة، العدد 8،

35- عيسى، د. نجيب(1976)، نموذج التنمية في الخليج، والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1

36- قرش، محمد(نيسان1980) الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو، شئون فلسطينية، ع101

37- كداوي، طلال محمود(كانون الأول1997)، "الإنفاق العسكري الإسرائيلي (1965-1990)"، سلسلة أطروحات الدكتوراة (31)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1

38- ليفشتس، يعقوب(أغسطس2013)، الوظيفة الإستراتيجية والاقتصادية للصناعات الأمنية في إسرائيل، تحرير احمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1

39- مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(2004)، المشهد الإسرائيلي، ع8: 7-يناير 2003م، ع16: مارس 2003م، ع14: السنة1، 2003/2/18م، عدد59: السنة2، 2004/1/6م

40- مسعود، سميح(2008)، الموسوعة الاقتصادية، دار الشروق، عمان، ط1

41- مشوخي(ال)، د. حمد(1979)، هيكل الصناعة الإسرائيلية، منشأة المعارف، الإسكندرية

42- مصطفى، مهند(حزيران2014)، المؤسسة الاكاديمية الإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، رام الله، فلسطين

43- نافعة، حسن(1991)، "الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة"، في، محمد السيد السعيد (محرراً)، "الوطن العربي والمتغيرات العالمية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،

44- نجار(ال)، أحمد السيد(1998)، "دور المساعدات الخارجية لإسرائيل 1948-1996 (بناء دولة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام

45- نقيب(ال)، د. فضل(2001)، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1

46- هلال، جميل(يوليو1995)، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1،

47- هويدي، أمين(1986)، صناعة الأسلحة في إسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1

48- يوسف، د. عبد النبي(1970)، السياسة النقدية في إسرائيل، مكتبة عين شمس، القاهرة

1-Aharoni, Yair(1991), The Israeli Economy: Dreams and Realities, London

2-Bafman, Dr. Gil Michael(April 2014), The Potential of Natural Gas in the Israeli Economy, Finance and economic division, Bank Leumi,

3-Bouillon, Markus(2004), The peace business, money and power, in the Palestine- Israel conflict, Tauris and Co LTD, U.S.A

4-Clark, Duncan(Summer1994), The arrow missile: The United States, Israel and strategic cooperation" The middle east journal, Vol.48, No3, PP(475-491)

5-Fisher, Stanley(1994), Securing peace in the Middle East, Project on economic transition, Cambridge, Mass: MIT, pres.

6-Harvey S. Rosen(1992), Public Finance, IRWIN, 3rd edition,

7-IMF Survey(September 14, 1987), Volume 16,

8- Eatwell, John and others(1989), economic development, The Macmillan press, 1st American edition,

9- Bruno, Michael(1989), Israel's crisis and economic reform: A history perspective, National Bureau of Economic Research", working paper, No. 3075,

10-Senor: Dan, Singer: Saul(2011), Start-Up Nation, The story of Israeli's economic miracle, New York, Boston

11-Shafir, Gershan(1989), land, labor, and the origins of the Israeli – Palestinian conflict (1882-1914), Cambridge University

12- Sharp, Jeremy.M(June, 10, 2015), U. S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service,

13-State of Israel, Bank of Israel, Several Annual Reports, 1989, 2011, 2012, 2013

14-State of Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, Several Annual Reports, No.37:1986, No.49:1988, No.44:1993, No.45:1994, No.52: 2001, No.53:2002, No.54:2003, No.64: 2013, No.65:2014

15-State of Israel, Ministry of finance(June 2013), State Budget, proposal for fiscal year 2013-2014, Major provisions of the budget and multi years' budget plan, Jerusalem,
16-State of Israel, Ministry of Finance, International affairs department, (summer, 2011) The Israeli economy,.
17-The Government of Palestine(1991), A Survey of Palestine, for the United Nation Special Committee on Palestine (UNSCOP) in 1946, Vol.1, Vol.2, Institute for Palestine Studies, Washington, D.C,
18-The World Bank, Annual Report,(October 2014), Middle East & North Africa Region, MENA economic monitor, Corro Sive subsidies, 91210, ,
19-UNDP Human Development Report, 1993
20- Safire, William(4 October, 1993), Destroying Confidence, New York Times,
21- Bank Of Israel, Exchange Rates Markets,
http://www.boi.org.il/en/Markets/ExchangeRates/Pages/Default.aspx